الفصل الخامس

سكان الجمهورية العربية السورية

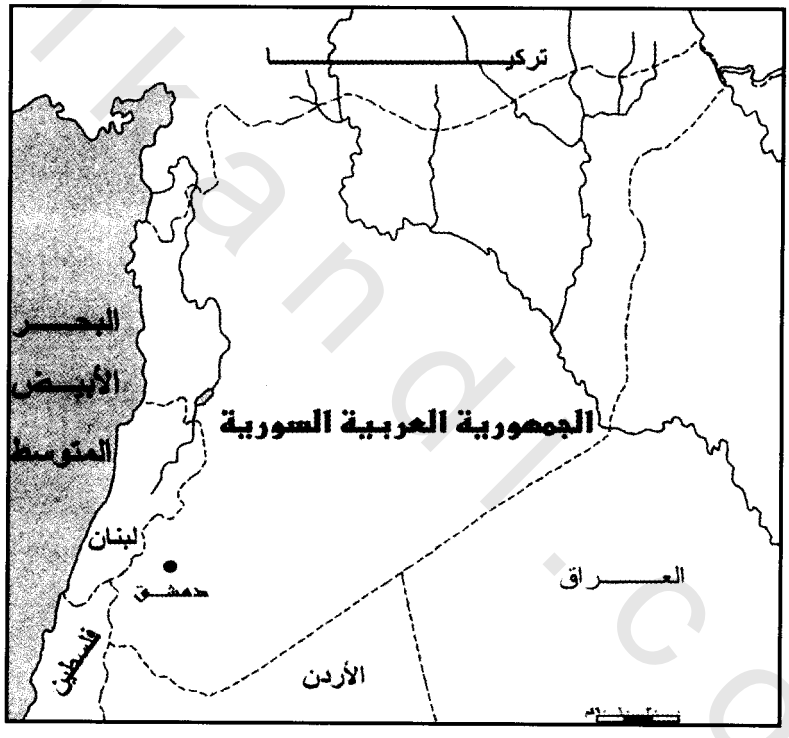

إعداد

أ. د. رجاء دويدري

قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية

جامعة دمشق - سوريا

obeikandl.com

obeikandl.com

سكان الجمهورية العربية السورية

تمهيد

تقع الجمهورية العربية السورية في القسم الآسيوي من الوطن العربي مشكلة بوابة رئيسة لغربي قارة آسية، ممتدة بين درجتي العرض (١٩َ-٣٢َ،٥٠ً،٢٢َ،٣٧ْ) وخطي الطول (٣٥َ،٤٧ْ-٢٥َ،٤٢ْ) شاغلة مساحة قدرها (١٨٠, ١٨٥) كم٢، مساحلة البحر المتوسط على امتداد (١٨٣) كم، ومجاورة لخمس دول أربع منها عربية، على طول حدود تبلغ (٢٢٣٠) كم[1].

ومن الوجهة الجغرافية الطبيعية تشكل سورية جزءاً من وحدة تضاريسية متميزة بتضاريس هادئة منبسطة، ووحدة مناخية متميزة بصيف حار جاف وشتاء بارد ماطر على العموم، وتبدو آثار هذه الوحدة في أنماط الحياة البشرية والاقتصادية، والتي تميزت بنمطين رئيسين: نمط بدوي وآخر حضري، وفي نقاط تلاقيهما نشأت مدن امتازت بظاهرة الاستمرار خلال العصور المختلفة، رغم تعرضها لأخطار بشرية (الغزوات) وأخرى طبيعية (الزلازل).

ولا شك أن التناوب في الأوضاع العامة، كان له أثره المباشر في الأوضاع السكانية من مختلف جوانبها، مما سنأتي عليه في دراستنا هذه وفق الحيز المتاح، مشيرين إلى أنه رغم صدور دراسات جغرافية عامة وإقليمية عن الجمهورية العربية السورية، فإن المكتبة الجغرافية تقتصر لدراسة ديموجرافية حديثة تعطي فكرة واضحة وشاملة.

لقد فرضت الدراسة التعامل مع عدد من المصادر المكتبية منها والإحصائية: التعدادات والتقديرات والمسوح، والاستقصاءات الصادرة منها محلياً، أو عن المنظمات الدولية، كما ارتكزت الدراسة على جانب من جوانب البنية المكانية التي يحددها نظام العلاقات بين العناصر التي يتكون منها،

آخذين بالاعتبار وبشكل رئيس الزمن والعوامل التي تولد الحركة وتؤدي إلى التغير والتبدل في العلاقات، مستندين في أصولها إلى خلفية تاريخية من جهة والواقع الحالي من جهة أخرى، هادفين إلى بيان مسار التطور بمنهج موضوعي، فرضت عليه طبيعة الدراسة العودة إلى وصف الماضي وتحليل الحاضر، وتوقع المستقبل.

١ ـ مصادر البيانات السكانية:

أ - الإحصاءات والتعدادات السكانية:

تعتبر الجمهورية العربية السورية من الدول العربية التي حظيت بعدد من التعدادات السكانية، إلا أن ما نظم منها تنظيماً علمياً صحيحاً، وجرى وفق طرائق وأسس حديثة، يعتبر حديثاً نسبياً، فحتى الخمسينيات من القرن العشرين لم تكن سورية أوفر حظاً ولا أوسع شمولاً ولا أكثر دقة من غيرها من الدول العربية في مجال الإحصاءات؛ لهذا يعتبر التعداد الذي جرى في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ أول تعداد رسمي جرى في سورية وفق أسس علمية، وبدءاً من هذا التعداد توافرت بيانات عن الإحصاءات الحيوية، وأخذت نسبياً سمة الدقة والشمول.

صدر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ المرسوم التشريعي رقم (٣٢٣) قضى بإجراء التعداد العام للمساكن والسكان في سورية في عام ١٩٧٠ وكل عشر سنوات، وكان أن نفذ المكتب المركزي للإحصاء عملية إحصائية في (٢٢) أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، وفرت قاعدة عريضة من البيانات الإحصائية، وتم هذا التعداد وما تلاه بأسلوب التعداد الفعلي، وليس بأسلوب التعداد القانوني.

أما التعداد الثالث فقد تم في (٨) أيلول ١٩٨١، وجرى التعداد الرابع في

منتصف ليلة ٣/٢ أيلول ١٩٩٤، وأتى تنفيذه على درجة من الدقة والشمول، فقد شمل كثيراً من البيانات المتعارف عليها دولياً، ويعتبر هذا التعداد بداية منطقية لإقامة نظام قاعدة بيانات متطورة، يلبي احتياجات مستخدميها.

ب. المسح بالعينة:

أصبح يستخدم في سورية في مختلف جوانب الحياة، بدأت بحوثه بمنهج علمي في عام ١٩٦١، وهو العام الذي تلا تعداد عام ١٩٦٠، واعتبرت الأسرة المعيشة وحدة البحث ورغم استخدام القوانين الإحصائية لحساب حجم العينة في السبعينيات، فإن استخدام عينة ثابتة الحجم إضافة إلى قدم الإطار، كان سبباً من أسباب تخلخل نتائج البحوث، بحيث تم بعد إجراء تعداد ١٩٧٠ مسح بالعينة في عام ١٩٧٦، وقد صممت العينة على أساس حضر وريف، وليس على أساس إداري (المحافظات).

تم إلى جانب عينة التعداد، تنفيذ بحوث العينة السكانية بين عامين ١٩٧٧ -١٩٧٩، وبحوث العينة السكانية بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٨٤، وفي عام ١٩٧٨، طبق أسلوب العينة المساحية في بحثي عام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، بخاصة عملية المسح الشامل للأسر في التجمعات المختارة، واستيفاء البيانات من الأسر التي اختيرت بطريقة السحب المنظمة.

بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٤ تمت بحوث العينة السكانية حول الخصوبة والحمول المستمر، وفي عام ١٩٩٨، تم وضع تقرير نهائي حول بحث بالعينة، حددت مواقعه الجغرافية بالطريقة العشوائية المنتظمة، ونتائجه تعتبر أحدث نتائج مسح حول تنظيم الأسرة في سورية، وقد شمل المسح جميع المحافظات السورية، واعتمد أسلوب العينة العنقودية متساوية الاحتمالات في إطار الأسر في تعداد عام ١٩٩٤[٢].

٢ - الإحصاءات الحيوية:

ليست أكثر دقة وشمولاً من التعدادات الأولية خلال العصور الماضية، لظروف تاريخية ما زال آثار بعضها ساري المفعول حتى الآن، بخاصة فيما يتعلق بكتمان المواليد والوفيات، ولا يخلو أمر الزيجات من ذلك حتى الآن.

٣ - أما بيانات الهجرة فهي ليست أسعد حظاً من البيانات الحيوية، وهو أمر لا يتوفر بدقة وشمول في سورية بخاصة الهجرة الخارجية.

نخلص إلى القول: إن البيانات الشاملة والدقيقة لم تتوفر عن سكان سورية قبل إجراء التعداد السكاني الأول الذي تم في عام ١٩٦٠، وإن النقص ما زال قائماً حتى الآن، بخاصة في التسجيل الحيوي، وعدم توافر بيانات كافية ودقيقة عن الهجرة الخارجية بخاصة، يجعل دراستنا التحليلية تمتد إلى بعد زمني مداه أربع وثلاثون سنة، وهي المدة التي تغطيها التعدادات السكانية الأربعة آنفة الذكر، مما يتيح لنا تتبع منحنى النمو السكاني، والوقوف على تطور الخصائص الديموغرافية للسكان، مستعينين أيضاً بما يصدره المكتب المركزي للإحصاء من بيانات حديثة تشمل السنوات بعد تعداد عام ١٩٩٤ حتى الآن، وما صدر عن المنظمات الدولية والمحلية المتخصصة في الدراسات السكانية مما سيرد ذكره في موضعه.

المبحث الأول

نمو السكان

١ - تطور عدد السكان:

الجمهورية العربية السورية جزء من بلاد الشام أو سورية الطبيعية، وهي ضمن حدودها الحالية ترجع إلى عام ١٩٣٩؛ لهذا فإن التقديرات

السابقة لهذا التاريخ إضافة إلى عدم انتظامها ودقتها، بيانات لا يمكن الركون إليها.

لقد جرى تعداد لسكان سورية في عام ١٨٥٤ شمل الرجال الذين هم في سن الجندية، تلاه إحصاء ثان في عام ١٨٨٥، وثالث في عام ١٩٠٥، ووفقاً لإحصاء عام ١٩٢٢ كان عدد سكان سورية (١,٣٢٤,٠٢٦) نسمة، وهو رقم تقريبي شمل الحضر والريفيين والبدو، وقد تم اعتماده بعد تنقيحه أساساً لجمع التقديرات السكانية حتى عام ١٩٤٧، حيث تم إحصاء شامل للبلاد بلغ عدد السكان بموجبه (٣,٠٤٣,٣١٠) نسمة، وفي عام ١٩٥٢ بلغ عدد السكان (٣,٤٢٣,٦٢٦)[٣].

جرى أول تعداد رسمي للبلاد في عام ١٩٦٠، بلغ عدد السكان بموجبه (٤,٥٦٥,٥٣٩) نسمة، تلاه إحصاء عام ١٩٧٠ حيث بلغ عدد السكان (٦,٣٠٥,٠٠٠) نسمة، ثم إحصاء عام ١٩٨١ ارتفع عدد السكان إلى (٩,٠٤٦,٠٠٠) نسمة، وأخيراً تعداد عام ١٩٩٤ حيث بلغ عدد السكان (١٣,٨١٢,٠٠٠)[٤] نسمة، وقد اعتمدت التعدادات الأربعة أسلوب العد الفعلي، أما عدد السكان في منتصف عام ١٩٩٩ فقد بلغ (١٦,١١٠,٠٠٠)[٥] نسمة، جدير بالذكر أن عدد السكان وفق التعدادات يختلف عن عدد السكان وفق سجلات الأحوال المدنية، بينما يشمل التعداد جميع الأفراد المتواجدين بتاريخ التعداد، داخل حدود الدولة فقط، يشمل عدد السكان وفق سجلات الأحوال المدنية الموطنين المتمتعين بالجنسية العربية السورية، داخل حدود الدولة وخارجها[٦]، فقد بلغ عدد المواطنين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية أول أيلول عام ١٩٩٤ (١٥,٦٠٤,٤٥٧) وفي التعداد للعام

المذكور (١٣,٨١٢,٢٨٤) وسوف نأخذ بدراستنا ببيانات السكان المتواجدين في القطر.

التقديرات (الإسقاطات) لعدد سكان سورية وفقاً لـ:

١ - العلاقة الأسية[٧]: المقدر لعدد سكان سورية بموجب هذه المعادلة وفق شكل انتشار السكان وليس كل عوامله على النحو الآتي لأعوام: ٢٠٠٥ (١٩,٩٤١) مليون نسمة، ٢٠١٠ (٢٣,٥١١) مليون، ٢٠١٥ (٢٧,٧٢٠) مليون[٨].

٢ - أما إذا تمت الإسقاطات وفقاً لفروض الخصوبة فهي على النحو الآتي:

الجدول رقم (١)

اسقاطات السكان وفقاً لفروض الخصوبة

المرجع الزمني	المرتفع	المتوسط	المنخفض
٢٠٠٠	١٨٧١٤	١٨٣٨٣	١٨١٢٢
٢٠٠٥	٢٢٥٢٣	٢١٩٢٦	٢١٤٧١
٢٠١٠	٢٦٨٣٦	٢٥٨٢٢	٢٤٩١٧[٩]

ويعني هذا أن عدد السكان في سورية سيزيد بما يعادل تقريباً (٢٥٠٪) من حجم السكان لعام ١٩٨٥.

٣ - وإذا بقي معدل النمو السكاني بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٢,٥٪) وبين عامي ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٢,٣٪) فإن عدد السكان في عام ٢٠٢٥ سيكون (٢٦,٢٩٢) ولعام ٢٠٥٠ (٣٤,٤٩)[١٠].

ولقد أوردت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التقديرات الآتية (بالمليون نسمة) ١٩٩٥ (١٤,٢٠٣)، ٢٠٠٠ (١٦,١٢٦)، ٢٠٠٥ (١٨,٢٣٧) ٢٠١٠ (٢٠,٤٦٧) و ٢٠١٥ (٢٢,٦٥١).

١ . ١ الاتجاه العام لتطور عدد السكان:

استخدمت لهذا الغرض معادلة منحنى من الدرجة الثانية[١١] (قطع مكافئ) على بيانات تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، وباستخراج معادلة الاتجاه العام المطلوبة وعلى أساسها تم تقدير عدد السكان وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (٢)

تقدير عدد السكان في الجمهورية العربية السورية بين عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٨

المرجع الزمني									
١٩٧٠	٦,٢٥٨	١٩٧٦	٤٦٤١	١٩٨٢	٩٢٨٥	١٩٨٨	١١١٨٩	١٩٩٤	١٣٨١٢
١٩٧١	٦,٤٧٠	١٩٧٧	٧٨٩٧	١٩٨٣	٩٥٨٤	١٩٨٩	١١٥٣٢	١٩٩٥	١٤١٨٦
١٩٧٢	٦٦٩٠	١٩٧٨	٨١٦٠	١٩٨٤	٩٨٩١	١٩٩٠	١٢١١٦	١٩٩٦	١٤٦١٩
١٩٧٣	٦٩١٧	١٩٧٩	٨٤٣١	١٩٨٥	١٠٢٠٥	١٩٩١	١٢٥٢٩	١٩٩٧	١٥١٠٠
١٩٧٤	٧١٥١	١٩٨٠	٨٧٠٨	١٩٨٦	١٠٥٢٥	١٩٩٢	١٢٩٥٨	١٩٩٨	١٥٣٣٨[١٢]
١٩٧٥	٧٣٩٧	١٩٨١	٨٩٩٣	١٩٨٧	١٠٨٥٤	١٩٩٣	١٣٣٩٣		

نستخلص من تطور أعداد السكان:

١ . ٢ . اتجاهات النمو السكاني ومعدلاته:

إن الاعتماد على بيانات تعدادات سكانية موثوق بها يجعل حساب معدل النمو السكاني السنوي أكثر دقة، أما الاعتماد على تقديرات فيؤدي إلى نتائج غير دقيقة لاستخراج هذا المعدل، وقد بدأ الإحساس بالقلق حول النمو السكاني في سورية بعد تحليل بيانات تعداد عام ١٩٧٠، وبالتعاون مع بعض منظمات الأمم المتحدة كمنظمة اليونسيف وصندوق النشاطات السكانية، عملت الدولة على إيجاد نوع من التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي،

بخاصة بعد مؤتمر القاهرة (١٩٩٤) وأصبح مشروع صياغة سياسة سكانية سورية، أحد الدعائم الأساسية لمشاريع وبرامج التعاون الفني مع صندوق النشاطات السكانية التابعة للأمم المتحدة، وكان لتأثير العوامل المختلفة دورها في حدوث تحولات إيجابية هامة في العديد من المتغيرات السكانية في سورية.

إن معدل النمو السكاني هو المعدل السنوي أو المعدل ذو الفائدة المركبة[١٣]، ويلاحظ أن استخدام معدل النمو يشوبه بعض العيوب؛ لأن عدد السكان قد يكون في منتصف العام، كما أن معدلات المواليد والوفيات تعتبر أقل قليلاً مما لو حسبت على أساس النسبة للسكان في بداية كل عام، وإن نمو الحضر بمعدلات مرتفعة ينتج عنه فرق كبير بين طريقتي قياس المعدل المرتفع للنمو[١٤].

وقد تم حساب معادلة الفائدة المركبة لمعدل النمو السكاني، كما تم الاعتماد على نتائج البيانات التي وفرتها التعدادات منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن، وتشير هذه البيانات إلى أن حجم السكان في سورية تضاعف ثلاث مرات نتيجة معدل النمو السكاني المرتفع خلال تلك الفترة، والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم[١٥]، ولقد حافظ هذا المعدل على مستواه تقريباً خلال الفترة المدروسة، بحيث بلغ بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠ (٣,٣٪) وبين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (٣,٤٪) وبين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٣,١٪)، وأنه كان في عام ١٩٩٠ (٣,٨٪) وهو أعلى معدل في العالم قاطبة، وقد أدى التزايد السريع إلى مضاعفة عدد السكان في حوالي عقدين من الزمن[١٦].

ووفقاً لتعداد عام ١٩٩٤ بلغ معدل النمو السكاني (٣,٣٪)، وقدر بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ بـ (٢,٥٪)[١٧] وهذا تراجع ملموس في نسبة النمو، ويعود ذلك

إلى أثر معدل الولادات والوفيات والهجرة، فقد طرأ على هذه العوامل تغيرات جوهرية، انخفض فيها معدل المواليد، كما انخفض معدل الخصوبة، وكان الانخفاض أشد في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، كما انخفض معدل الوفيات انخفاضاً كبيراً، أما الهجرة فلا تتوافر مصادر شاملة لرصد ظاهرتها بخاصة الخارجة منها، إضافة إلى تضارب الآراء حول زيادتها أو نقصانها.

نشير أخيراً إلى أن معدل النمو السكاني في المستقبل سوف يشهد انخفاضاً خلال الفترة المقبلة، نتيجة العوامل المؤثرة التي ذكرناها، إلا أن تخفيض هذه المعدلات إلى حدود أدنى من التي سبقت الإشارة إليها أعلاه يحتاج إلى جهد وزمن مديدين، وقناعة تامة لدى السكان أنفسهم، ورغم ذلك فمن المتوقع أن بداية القرن القادم ستشهد انخفاضاً ملموساً، رغم ذلك سيبقى معدل النمو السكاني في سورية مرتفعاً، وسوف يستمر تضاعف عدد السكان في أقل من ربع قرن إلى فترة طويلة في المستقبل[١٨].

ولا ريب أن لهذا النمو منعكسات أدت إلى ارتفاع معدل الإعالة الذي بلغ في سورية أكثر من (١٠٢٪)، وبلغ في إحدى الهيئات الريفية (١٦٠٪)[١٩] ويرتفع أكثر عند حسابه استناداً إلى المشتغلين فعلاً بحيث بلغ (٤,٢٤)[٢٠]، وسوى ذلك يبدو أثر النمو في التدفقات المتعاظمة من الأطفال إلى مرحلة التعليم الابتدائي، وفي الدخل الفردي، وفي الموارد الطبية، ومستوى الادخار و....

٢ ـ عوامل النمو وخصائصها:

٢-١ الإنجاب:

تسمى نسبة الإنجاب مجازاً الخصوبة Fertility، وهو التعبير شائع الاستخدام، وقياسه أمر لابد منه في مسائل الإسقاطات السكانية، تتأثر

نسبته في سورية كما هو الحال في باقي أرجاء الوطن العربي بعوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، وتتلخص هذه العوامل بالعامل الديني الذي يحث على الإنجاب، وبمتغيرات ثلاثة متداخلة: المهنة، الدخل، ودرجة الثقافة، ونمط الحياة (الريف، الحضر)، هذا وإن انخفاض الإنجاب ظاهرة حديثة في سورية، بدت نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وظهر أثر هذه العوامل في النصف الثاني من القرن العشرين.

وفّرت التعدادات السكانية معطيات أمكن استخدامها في تقدير خصب المرأة السورية، ويعتبر بحث الخصوبة في سورية الذي نفذ في عام ١٩٧٨، في إطار مسح الخصوبة العالمي من أهم تلك الدراسات ويوثق بنتائجه وتدل الدراسات التحليلية على عدم انخفاض الخصوبة بشكل ملموس حتى الثمانينيات، وأنه كان شبه ثابت خلال السنوات الماضية، ومن ثم ومنذ الثمانينيات بدأ في الانخفاض بشكل حاد كما توضحه البيانات الآتية:

كان متوسط الخصوبة بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٥٣ (٣,٧) وصل في حده الأدنى إلى (٢,٩) في عام ١٩٥٠، (ويُشك في هذا الرقم)، وبلغ في عام ١٩٤٨ (٤,٤)، ارتفع إلى (٧,٨) في عام ١٩٦٠، و(٧,٥) في عام ١٩٧٠، انخفض إلى (٦,٨) في عام ١٩٨١، وإلى (٤,٣) في عام ١٩٩٣[٢١]، بصورة تجاوزت كل التوقعات، ويعود التراجع إلى انخفاض نسبة الأمية وارتفاع سن الزواج، وانتشار وسائل تنظيم الحمل[٢٢].

وبالمقابل ووفق نتائج التعدادات تبين أنه إذا قيس معدل خصب المرأة السورية بمعدل المواليد الأولي، أو بمعدل الخصب التجميعي (الخصوبة الكلية T.F.R) لم يظهر أي ميل للانخفاض إن لم يكن العكس، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية (٨,٤) مواليد للمرأة الواحدة، وذلك ما بين عام ١٩٦٠

ومنتصف الثمانينيات، وهذا المؤشر في سورية يساوي أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف مستواه في البلدان المتقدمة، ويؤكد أيضاً الارتفاع النسبي لخصب المرأة السورية، ويفسر التزايد السريع للسكان، الذي شهدته سورية خلال العقود الزمنية القليلة الماضية[٢٣].

ورغم الاهتمام بالسياسة الإنجابية، فإن الأزمة الاقتصادية في الثمانينيات تجلت آثارها السكانية وبشكل واضح في منتصف الثمانينيات بحيث فقد مؤشر الخصوبة نصف قيمته تقريباً، وقد تم إثبات هذا الانخفاض الحاد بوساطة معطيات عديدة، كالولادات المسجلة في السجل المدني، وبيانات المسح الديموغرافي المتكامل الذي تم في عام ١٩٩٣، وبيّن انخفاض الخصوبة من (٧,٥) مواليد خلال عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٢ إلى (٦.٨) مواليد خلال عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٧، ثم إلى (٤,٢) مواليد خلال ١٩٨٨ - ١٩٩٢، وهذا يوضح لنا انخفاض حاد في مستوى الخصوبة خلال السنوات السبع الأخيرة.

يدل تقرير بابشايلد في عام ١٩٩٣ وتعداد السكان في عام ١٩٩٤[٢٤]، على أن تغير السلوك الخصوبي حسب مستوى التعليم قد تم في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وقدِّر استقرائياً وجود تناقص ما بين عامي ١٩٨١-١٩٩١، وأن مؤشر الخصوبة في بداية التوقعات بلغ (٤,١٦) وهو أدنى من المؤشر الذي اعتمدته الأمم المتحدة (٤,٣٥)، إلا أن وتيرة الانخفاض تسير ببطء[٢٥]، ويوضح لنا الجدول الآتي معدلات الخصوبة المتوقعة خلال فترات الإسقاط المختلفة:

الجدول رقم (٣)

معدلات الخصوبة المتوقعة خلال فترات الإسقاط المختلفة[٢٦]

المرجع الزمني	الفرض الأول المرتفع	الفرض الثاني المتوسط	الفرض الثالث المنخفض
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٧,٥	٧,٠	٧,٣
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٧,٣٥	٧,٠	٦,٨
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٦,٩٠	٦,٦	٦,٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٦,٥	٦,١	٥,٧
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٦,٠	٥,٥	٥,٥

ووفقاً لتقديرات أخرى بلغ معدل الخصوبة الكلية لكل امرأة بين عامي ١٩٩٥ - ٢٠٠٠(٤,٠) و ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٣,٦)، و ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٣,٢) [٢٧]، وفي التقديرين نلاحظ تراجعاً في معدل الخصوبة الكلية، ولعل التقدير الثاني أقرب إلى الواقع الملموس حالياً في سورية.

هذا ومن خلال دراسة نتائج عينة المسح (١٩٩٨) تبين أن (٤٩,١٪) من أفراد العينة يرون أن عدد المواليد المثالي في الأسرة يجب أن يتراوح بين (٣-٤) أطفال، مقابل (٤٤,٧٪) يرون أن العدد المثالي للمواليد يجب أن لا يقل عن خمسة أطفال، وقابل (٦,٢٪) يرون أن العدد المثالي للمواليد يجب أن لا يزيد عن طفلين، وكان أفراد العينة في الريف أكثر ميلاً لإنجاب عدد أكبر من المواليد مقارنة بأفراد العينة في الحضر، في حين لم يكن هناك فرقٌ جوهريٌّ في ذلك بين أفراد العينة من الذكور والإناث[٢٨].

ولا شك أن لارتفاع الخصوبة أثر في عدد السكان، إذ إن معدل الزيادة في سورية وفق تقديرات منظمة الأمم المتحدة سوف يتجاوز (٢٠٪) خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥، وستبقى أعلى بكثير مما هي عليه في كثير من البلدان

العربية، وسوف يترك هذا إمكانية تضاعف عدد السكان في المستقبل خلال القرن القادم، كما أن النمو العالي نسبياً يجعل نسبة من هم أعمارهم ٦٥ (٨.٥٪) وسوف تتناقص نسبة الشباب من (٤٢٪) إلى (٢٤٪)، أما الولادات فسوف تزداد ما بين عامي (٢٠١٠ - ٢٠١٥) ثم ستتناقص، كما أن العدد السنوي للإمكانات الجديدة في سوق العمل سوف تزداد، وإن الارتفاع في أعداد الواصلين إلى سوق العمل لن يعوض عنه الخارجون منه إلا قليلاً، واستيعاب هؤلاء في سوق العمل سيكون إحدى المشكلات العويصة ذات الطابع السكاني التي ستواجه سورية حلها، إضافة إلى ما ذكرناه سابقاً حول ارتفاع معدل الإعالة.

٢ -٢ الولادات:

تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية ومعدل المواليد الخام (C.B.R) هو مقياس أولي للخصوبة، ورغم أنه أسهل المقاييس وأكثرها استخداماً، لكن إحصائياته غير كاملة، ولا تعكس التقلبات الشهرية، ويفضل احتساب ما يسمى بمعدل المواليد الشهري Monthly birth rate لكن البيانات لا تتوفر عنه بدقة في سورية.

يرتبط معدل المواليد بظروف السكان الاقتصادية والاجتماعية: العامل الديني، الاعتبارات العشائرية، العامل الاقتصادي، العامل الاجتماعي... وبالتالي فإنه يختلف بين أنحاء البلاد وبين فئات السكان، وإذا قارنا معدل المواليد في سورية بمثيلاتها في العالم، نجد ارتفاعاً واضحاً لصالحها، وهذا يوضح لنا أن تأثير السياسات السكانية في معدلات المواليد لا يزال خفيفاً وغير كاف لإحداث خفض ضروري[٢٩].

إن عملية استخراج المعدلات التقريبية للمواليد والوفيات نادراً ما تعطي تقديرات دقيقة حتى لو تم الاستعانة في عملها بجداول وأساليب تعديل غاية في الإتقان؛ لأننا لا نستطيع أن نحدد تماماً المدى الذي يتراوح فيه خطأ التقديرات حول القيمة الحقيقية للمعلمة المقدرة، لعدم الدقة في التبليغ عن العمر، أو رتبة المولود، أو البيانات الأخرى ذات الصلة، ويبدو ذلك واضحاً في معدلات المواليد لأعوام ١٩٣٥، ١٩٤٧، ١٩٥٢، بحيث تراوحت بين (٠٥٣٪) و (٠٢٥,٧٥٪) وبين المحافظات (٠٣٨,٧٪) و (٠٨,٤٪) مما يؤكد ما أشرنا إليه حول عدم الدقة في البيانات.

ومما يلفت الانتباه أيضاً التذبذب الواضح في المنحنى البياني لمعدل المواليد في بعض السنوات، يتبعه أو يسبقه زيادة أو قفزات في عدد المسجلين، من مثال معدل المواليد الخام الذي تتراوح بين (٠١٤,٦٪) في عام ١٩٤٧ و (٠٢٢,٦٪) في عام ١٩٥٢، و (٠٤٧٪) في عام ١٩٦٠، و (٠٣٣٪) في عام ١٩٧٠، و (٠٣٧٪) في عام ١٩٨٠، و (٠٤٤٪) في عام ١٩٩٠[٣٠] وهي نسبة مرتفعة في المقاييس الدولية، حيث تجاوز معدل المواليد (٠٣٠٪)[٣١] وبلغ (٠٣٤,٤٪) في عام ١٩٩٥[٣٢]. وبلغ المعدل (٢٧,٤٣٪) في عام ١٩٩٨ للمواليد الحديثة و (٠٣١,٣٤٪) للمواليد الحديثة والمكتومة، وقد بلغت نسبة المواليد المكتومة (١٢,٤٪) من مجموع المواليد المكتومة والحديثة، وتعادل (١٤٪) من المواليد الحديثة[٣٣].

ونشير إلى أن ظاهرة تسجيل المواليد المكتومة ما زالت قائمة، بحيث بدأت حينما صدر قانون العفو عن المكتومين في عام ١٩٣٧، فبلغت (١٣٠,٨٠١) في عام ١٩٥٢، و(٦٢,٩٩٦) في عام ١٩٩٨، والأرقام تغني عن الشرح[٣٤]، هذا

ويقدر أن معدل المواليد الخام بين عامي ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ (٤, ٠٣٠٪) وبين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ (٢, ٠٢٩٪) و ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ (٣, ٢٧٪)[٣٥]، رغم ذلك فإن النسبة أقرب إلى الارتفاع منها إلى الانخفاض.

٣-٢ الوفاة:

تعطي التقديرات المتوافرة لمعدل الوفيات الخام (C.D.R) صورة مقبولة حول تطور هذا المؤشر منذ فترة الستينيات حتى فترة التسعينيات من هذا القرن، أما باقي المقاييس الديمغرافية شائعة الاستخدام للوفيات، فإنها تكاد تنحصر بشكل دقيق نسبياً في العقدين الأخيرين.

لقد حصل هبوط في معدل الوفيات فيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر، وتشير الدراسات إلى أن معدل الوفيات العام في سورية كان بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣ (٠١٨٪) على أضعف احتمال[٣٦]، والنسبة ذاتها كانت في عام ١٩٦٠[٣٧]، انخفضت إلى (٠١٤٪) في عام ١٩٧٠[٣٨] وإلى (٢, ٨٪) بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨[٣٩] وإلى (٠٨٪) في عام ١٩٨١[٤٠]، واستمر المعدل بالانخفاض إلى أن بلغ (٣, ٠٣٪) في عام ١٩٩٨[٤١]، وكانت نسبة المصابين منهم بأمراض القلب (٠٧, ٣٠٪).

ولو أخذنا التقديرات وفق سلسلتها الزمنية المتتالية، لوجدنا تبايناً في النسب بسبب اختلاف مصدر البيانات، وطريقة التقدير المستخدمة، والفترة التي يعود التقدير إليها، كما نجد انخفاض معدل الوفيات من (٠١٨٪) في الستينيات إلى حوالي (٠١٥٪) في مطلع السبعينيات إلى (٠٨٪) في مطلع الثمانينيات إلى (٠٦٪) في التسعينيات وإلى (٣, ٠٣٪) في نهاية القرن العشرين، وتعتبر هذه النسبة من أدنى المعدلات في العالم[٤٢].

وتشير الاسقاطات إلى أن معدل الوفيات الخام ستكون على النحو الآتي:

١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٠٤,٩٪)، وهو تقدير قريب من تقدير اليونسيف (٠٥٪)، وبين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٠٤,٥٪)، و ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٠٤,٣٪)[٤٣]، وهذا يؤكد ما ذكرناه أعلاه حول اختلاف مصدر البيانات، إذ لا يعقل أن نتوقع ارتفاع نسبة الوفيات، في حين أن مسيرة الأوضاع الصحية والاقتصادية سائرة نحو التقدم المستمر.

وكما هو حال الولادات المكتومة، كذلك أمر الوفيات المكتومة، فقد بلغت نسبتها في عام ١٩٦٠ (٥٧٪) من نسبة الوفيات الحديثة، انخفضت تدريجياً بحيث بلغت (١٤٪) في عام ١٩٩٨[٤٤]، وتشير التقديرات المتوفرة حول الأطفال الرضع دون السنة من العمر، إلى أن معدلها بلغ (١٣٦٪) في عام ١٩٦٠، انخفضت تدريجياً بحيث بلغت (٠٣٤,٦٪) في عام ١٩٩٥[٤٥]، وانخفضت إلى (٠٢٧٪)[٤٦] في عام ١٩٩٧ وبلغت (٠٣٣٪) في عام ١٩٩٨[٤٧] كما تشير الإسقاطات إلى أن معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف مولود ستكون على النحو الآتي:

١٩٩٥ - ٢٠٠٠ (٠٣٣٪)، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ (٠٢٨٪)،٢٠٠٥٠ - ٢٠١٠ (٠٢٤٪)[٤٨]، هذا وقد بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر (٠١٢٩٪) في عام ١٩٧٠ انخفض إلى (٠٣٣٪) في عام ١٩٩٧[٤٩] (الشكل رقم ١).

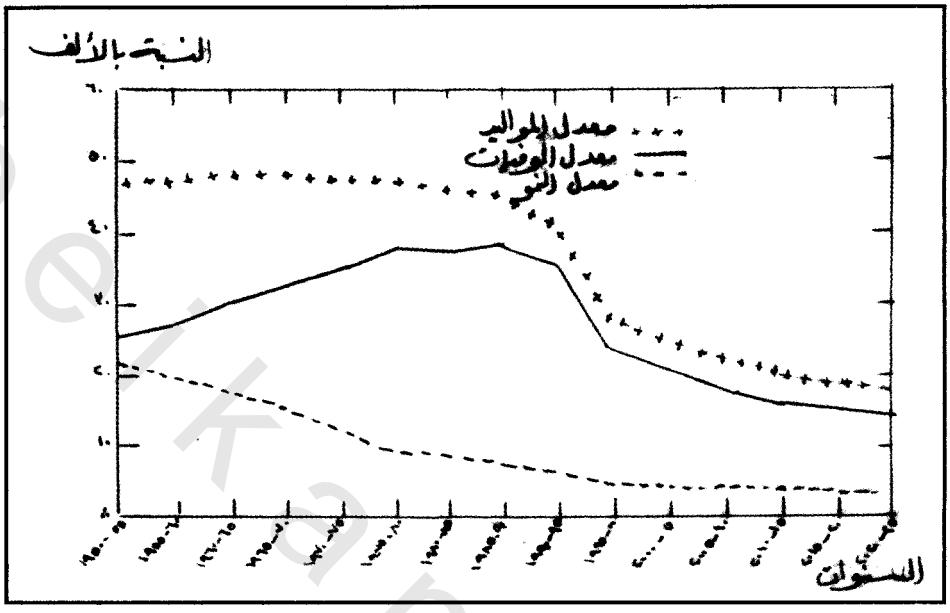

الشكل رقم (١)
معدل المواليد والوفيات والنمو

تختلف الوفيات تبعاً للسن، وفي جميع مراحل العمر تكون وفيات النساء أقل من وفيات الرجال، ومن الممكن وضع جدول الحياة أو البقاء، وهو تطبيق لجدول نسب الوفيات حسب الأعمار على (١٠٠٠) مولود من بدء الحياة حتى نهايتها، إلا أن عدم توافر البيانات اللازمة لا يمكّن من القيام بذلك.

أما أمل الحياة أو أمد الحياة Expedition of life، وهو متوسط عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الفرد، فقد ارتفع في سورية بالنسبة للذكور من حوالي (٤٩) سنة في عام ١٩٦٥ إلى (٦٨) سنة في عام ١٩٩٥، وبلغ (٦٦,٧) في عام ١٩٩٨، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفع هذا المؤشر من (٥١) سنة في عام ١٩٦٥[٥٠]، متدرجاً خلال السنوات، حتى بلغ (٧١,٢) سنة في عام ١٩٩٨[٥١] وتشير إسقاطات واقع الحياة إلى ما يلي: ١٩٩٥- ٢٠٠٠ (٦٨,٩)، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (٧٠,٢)، ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ (٧١,٤) [٥٢] أي أن واقع الحياة تجاوز كل التوقعات.

أما توقع الحياة لكل من الذكور والإناث خلال فترات الإسقاطات فهو على النحو الآتي:

الجدول رقم (٤)

توقع الحياة عند الميلاد لكل من الذكور والإناث خلال فترات الاسقاط

المرجع الزمني	ذكور	إناث	المعدل
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٦٥,٢٨	٦٩,٥٠	٦٧,٣٩
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٦٦,٦٠	٧١,٠٠	٦٨,٨
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٦٧,٦٦	٧٣,٣	٧٠,٢٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٦٨,٣٦	٧٣,٠٠	٧٠,٦٨
٢٠٠٥ - ٢٠١٠	٧٣,٧٣	٧٣,٠	٧٣,٣٦[٥٣]

ويعد فصل الشتاء من أكثر الأوقات فتكاً بالناس، بحيث يكثر فيه موت الطاعنين في السن، ويكثر في الصيف موت الأطفال، وسوى تأثير الظروف الطبيعية فإن الأمراض الناشئة عن عوامل جغرافية هي قبل كل شيء أمراض اجتماعية، ومن الممكن مكافحتها بنشر المعرفة والعناية الصحية العامة، ورفع السوية الغذائية، وهذا يدعو إلى الإشارة للظروف الصحية في سورية بخاصة الريف، لاستئثار المدن بالنصيب الأوفر من الرعاية الصحية.

تشير البيانات إلى أن نسبة السكان لكل طبيب كانت في محافظة دمشق (٢٠٢٨) وفي بعض المحافظات بلغت (٢٩٥٩٢)، وفي عام ١٩٩٧ كان متوسط عدد السكان لكل طبيب صحة في محافظة مدينة دمشق (٥٤٠)، وعلى مستوى القطر (٧٦٧) يرتفع العدد إلى (٢٤٨٩) في محافظة الحسكة، أما المشافي فقد تزايد عددها كما تناقص عدد المرضى بالنسبة للأسرة، بحيث بلغ (٨٣٢) في عام ١٩٩٨[٥٤]، هذا ونشير إلى وجود المراكز الصحية والنقاط

الطبية والعيادات الشاملة، ووفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٨ كان في القطر (٦٤) مشفى حكومي أكثرها عدداً في محافظة دمشق، و(٢٨٥) مشفى خاصاً أكثرها عدداً في محافظة حلب، كما يوجد مصحات ومراكز صحية وتخصصية ونقاط طبية وعيادات شاملة، وقد بدأ وجودها في عام ١٩٨٩.

ولعل الغذاء أبلغ العوامل أثراً في الصحة والمرض، وتشير معرفة كفاية التغذية إلى أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في تزايد، حيث بلغ في عام ١٩٩٧ (١٣٣٪)، وكان (٨٠٪) في عام ١٩٨٨ وقد ارتفع الاستهلاك اليومي للسعرات الحرارية، وكذلك استهلاك البروتين والمواد الدسمة[٥٥].

هذا ونشير إلى أن تفاوت الغذاء بين فئات السكان بحجم عن عدم التوازن الاجمالي، وهي ظاهرة لا تقتصر على الجمهورية العربية السورية فقط، ولا شك أن تأثير نقص التغذية مؤشر على رفع نسبة الوفيات وعلى خفض الأمد المتوسط للأعمار، وتزداد الحالة سوءاً في الأرياف عنها في المدن سوى الأحياء الفقيرة منها.

يتطلب الغذاء دخلاً معيناً، وقد بلغ دخل الفرد في سورية في عام ١٩٦٣ (٧٨٠) دولاراً أميركياً سنوياً، وهو في تصاعد حتى عام ١٩٩٨، ورغم أن دخل الفرد في تزايد لكنه يترافق مع ارتفاع تكاليف المعيشة، وقد بلغت قيمة دليل الفقر البشري (٢٠,٩٪) في عام ١٩٩٥[٥٦].

رغم ذلك نرى أن عدم توافر العناية الصحية اللازمة الكافية للجميع، وأسعار الأدوية المرتفعة وكذلك العلاج، ونقص التغذية أمور ما زالت بحاجة إلى اهتمام أكبر، إلا أن التحصن ضد الأمراض وتدني نسبة المصابين بالأمراض المستوطنة، وتزايد نسبة الحاصلين على المياه المأمونة والصرف الصحي والخدمات الصحية أمور تبشر بالخير.

٤-٢ الهجرة الدولية:

بدأت الهجرة الخارجية من سورية في الربع الأخير من القرن الماضي (١٨٦٥م) ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن لم ينقطع تيارها من القطر، ولقد كانت في الماضي تعتري الريفيين الفقراء وأصبحت بعد ذلك تجتذب مئات الشبان، مما أدى إلى ظاهرة خطيرة هي هجرة الأدمغة Brain migration وبشكل دائم، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية، وهناك هجرة التجار وأصحاب رؤوس الأموال والأيدي العاملة غير الخبيرة، ومهما اختلف توجه هؤلاء، فالهجرة الخارجية من سورية غالباً ما تكون دائمة نحو البلاد الأجنبية ومؤقتة نحو البلاد العربية بخاصة النفطية منها.

وإذا تعددت أسباب الهجرة الخارجية، فإن العوامل الاقتصادية هي سببها الرئيس، ويأتي في مقدمة آثارها استنزاف مخزون المهارات والعقول من الشباب المنتج، وندرة المعلومات عن الهجرة الخارجية وتطورها وعدم إمكانية الوثوق بها إن توفرت لا تساعد كثيراً على الخوض في تحديد حركتها ووصفها، وإن كانت صورة الهجرة يمكن الحكم عليها من واقع الأرقام التي كانت تنشرها الدول المستقبلة، فقد قدر أن متوسط الهجرة إلى الخارج بين عامي ١٩٠٠ - ١٩١٤ بلغ (١٥,٠٠٠) مهاجر سنوياً[٥٧]، وقد أخذ العدد بالتأرجح زيادة أو نقصاناً حتى بلغ في عام ١٩٥٣ (٣٩٠٠) مهاجر سوري إلى الكويت و (٢٣٠٠٠) إلى إفريقية[٥٨].

خلال النصف الثاني من هذا القرن، ورغم تغير طبيعة المهاجرين إذ تميز بالطابع الانتقائي، فإن الهجرة أصبحت محور اهتمام الباحثين، إلا أن عدم وجود بيانات دقيقة عنها جعل دراستها دراسة وصفية، ورغم أن تعداد عام ١٩٦٠ قد أدرجت فيه أسئلة عن بيان واقع الهجرة الداخلية،

لكنه لم يضم أسئلة عن الهجرة الخارجية، كما أنه لم تتوفر بيانات عنها في تعدادي ١٩٧٠ و ١٩٨١، وفي تعداد عام ١٩٩٤ استخدمت منهجية غير مباشرة لجمع البيانات عن المواطنين المتواجدين في الخارج، لكنها لم تضمن الشمول والدقة.

ولعل ما انتهى إليه تعداد السكان بالعينة لعام ١٩٧٦، يفيد في معرفة حركة القادمين من خارج القطر، لكنه لم يستطع توفير بيانات عن حركة المغادرين إلى خارجه، كما أن بحيث العينة الديموغرافية المستمرة (١٩٧٦ - ١٩٧٩) شمل الهجرة الداخلية والخارجية، وبموجب نتائجها بلغ معدل القدوم من خارج القطر (١٠,٣٪) ومعدل المهاجرة إلى خارجه (٢٤,٨٪)، وبالتالي فإن صافي الهجرة (١٤,٥٪) ومعدل كفاءة الهجرة الخارجية (٣٢٪) ولقد أظهرت نتائج العينة أن معظم المهاجرين إلى خارج القطر يتركزون في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة، ونسبة إسهامها (٢٣٪) من مجموع المغادرين، وأن أكبر عدد من القادمين إلى القطر يتركزون في الفئتين العمريتين الشابتين (٢٥-٢٩) و (٣٠-٣٤) حيث بلغت نسبة إسهامها (١٨٪) من مجموع القادمين، أما الفئة (٠-٩) فإن إسهامها (٢٥٪)، وأن العلاقة بين فئتي الأطفال والشباب (لدى المغادرين) هي أكبر من العلاقة بينهما لدى (القادمين) مما يعني أن قسماً كبيراً من فئة الشباب لا يعود، وهو من فئة العازبين، ومعظم العائدين هم من أرباب الأسر، يصطحبون معهم أطفالهم، وأن نسبة العازبين المهاجرين (٨٧٪) من مجموع المهاجرين إلى الخارج، ولقد كانت تقديرات الأمم المتحدة للهجرة من سورية على النحو الآتي (بالألف).

الجدول رقم (٥)

تقديرات الأمم المتحدة للهجرة من سورية وفق أمدها

الأحد	السنة	العدد بالألف	السنة	العدد بالألف	السنة	العدد بالألف
الهجرة طويلة الأمد	١٩٧٧	٤١٧	١٩٨٠	٣٦٢	١٩٨١	٣٠١
الهجرة قصيرة الأمد	١٩٧٧	-	١٩٨٠	٤٧٠	١٩٨١	٤٦٢
المجموع		٤١٧		٨٣٢		٥٦٥

وإذا صحت هذه التقديرات للهجرة الخارجية، فإن ذلك يعني أنه في عام ١٩٨١ كان هناك أكثر من (٨٪) من المواطنين السوريين خارج سورية وهي دون شك نسبة عالية، وتقول بعض التقديرات أن عدد السوريين الأصل الموجودين الآن في المهاجر يقارب مليون ونصف المليون نسمة، جلهم في قارة أمريكا عامة والبرازيل والأرجنتين بخاصة، كما يوجد عدد في قارتي أستراليا وإفريقية يبلغون سبعة آلاف سوري[٥٩].

أما المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، فقد ورد فيها بيانات عن السوريين المغادرين إلى البلاد العربية والبلاد الأجنبية، خلال أعوام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ١٩٩٦ - ١٩٩٧، لكنه لم يرد فيها ما يشير إلى القادمين، كما لم يرد فيها ما يشير إلى أن المغادرين مهاجرين أم لا، وهل هجرتهم مؤقتة أو تقتصر على مغادرة مؤقتة.

كان عدد المغادرين إلى البلاد العربية بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨ (٧,٨٧٨,٨٢٢) (عدا القطر اللبناني لعام ١٩٩٨)، فقد بلغت نسبة المغادرة إليه في عام ١٩٩٧ (٥٧,٣٨٪) من مجموع المغادرين، كما توجه (١٧٪) من المغادرين لعام ١٩٩٨ إلى المملكة العربية السورية، تلتها دولة الإمارات العربية بنسبة (٣,٦٨٪)، أما بالنسبة للدول الأجنبية، فقد كان مجموع المغادرين للأعوام

المذكورة (٦٧١٧١٨) أكبر نسبة منهم توجهت إلى تركيا (٢٣,٨٤٪) وأدنى نسبة توجهت إلى الأرجنتين (٠,٢٤٪) أي أن (١١,٣٩٪) من السكان مغادرون إلى البلاد العربية والأجنبية وهو بلا شك نسبة مرتفعة[٦٠].

يشير صافي الهجرة إلى أن (٦٣٪) من المغادرين لا يعودون، وأن المشتغلين بمهنة الإنتاج هم أكثر ميلاً للاستقرار في الخارج (٦٧٪) منهم، وحسب الحالة التعليمية، فإن نسبة الأميين والملمين المهاجرين (٦٦٪) أكثرهم من النساء والقادمين منهم من خارج القطر (٢٥٪) وهذا يعني استمرارهم في المهجر.

ولقد تمت دراسة عينة مؤلفة من (٤٨٧٥) أسرة بينت أثر الهجرة على الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر التي غادرها المهاجرون، وبينت أن الهجرة الخارجية هي هجرة ذكور غالباً، مما أدى إلى انخفاض نسبة الجنس إلى (٨٨,٢٪) مقارنة بما هي على المستوى الإجمالي للسكان البالغة (١٠٤,٧) عام ١٩٩٤ و (١٠١) عام ١٩٩٩ كما أدت الهجرة إلى تدني مستوى الخصوبة، سوى التأثيرات الأخرى[٦١].

أما بالنسبة إلى القادمين إلى سورية، فإن أعدادهم آخذة بالتزايد، ونقدر أن أغلبهم سياح وليست هجرة بالمعنى الصحيح، ولقد كانت نسبة التزايد بين عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ (٧,٧٤٪) كان أعلاهم نسبة من اللبنانيين، يليهم الأردنيون ثم السعوديون، أما الأجانب فقد كان الأتراك، ثم الإيرانيون ثم السوفيت[٦٢].

تفيد بيانات الهجرة إلى سورية أن القطر تلقى هجرات فردية وجماعية محدودة النطاق نسبياً، حيث هاجر إليها التركمان والشركس والأرمن والآشوريون والكلدانيون، كما قدم لسورية مهاجرون من لواء اسكندرون بعد أن ألحقته فرنسا بتركيا في عام ١٩٣٩، وبين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ قدم إلى سورية هجرات من الفلسطينيين تجاوز عددهم (١٨٠,٠٠٠)، وبلغ عدد المتواجدين

منهم في سورية (٣٦٠٥٨٦) في عام ١٩٩٨، وأكبر تواجد لهم في محافظة دمشق (٦٧٪)[٦٣]، ونضيف إلى ما ذكرناه أفراداً قلة من المغرب والجزائر، وقد استقر هؤلاء في دمشق وقرى حولها، وهناك قلة من السودانيين ومن جنسيات عربية أخرى.

المبحث الثاني

توزيع السكان

١-٢ الكثافة السكانية:

بلغ عدد سكان الجمهورية العربية السورية (١٦,١١٠) مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٩، ولا يشمل هذا العدد السوريين في الخارج، ويخضع توزعهم للواقع الطبيعي بشكل ملحوظ، كما تسهم العوامل البشرية والاقتصادية في ذلك، مما ينجم عنه تفاوت في توزع السكان بين أنحاء البلاد، إذ يتركزون في مناطق بأعداد كبيرة، ويقل تركزهم في مناطق أخرى، ويكاد ينعدم في مناطق ثالثة. (الشكل رقم ٢)

يرتفع عدد السكان في المناطق الغربية والشمالية الغربية والجنوبية الغربية من سورية، بحيث تضم هذه المناطق خمسة أسداس السكان، وهي مناطق التكاثف السكاني، تقع غرب خط المطر (٢٠٠) ملم وتعرف باسم المعمورة، بينما تضم المنطقة الشرقية سدسهم. تتقارب المنطقتان في الشمال وتفصل البادية بينهما في الجنوب، وقد أدى اكتشاف مصادر أخرى غير العمل الزراعي إلى ظهور بؤر استقرار في المناطق التي كانت خارج المعمورة، فولدت مراكز استقرار زراعي جديدة بين المعمورة والبادية، وانتشرت تجمعات سكانية لأنصاف المستقرين الذين يمارسون مهنة رعي الأغنام.

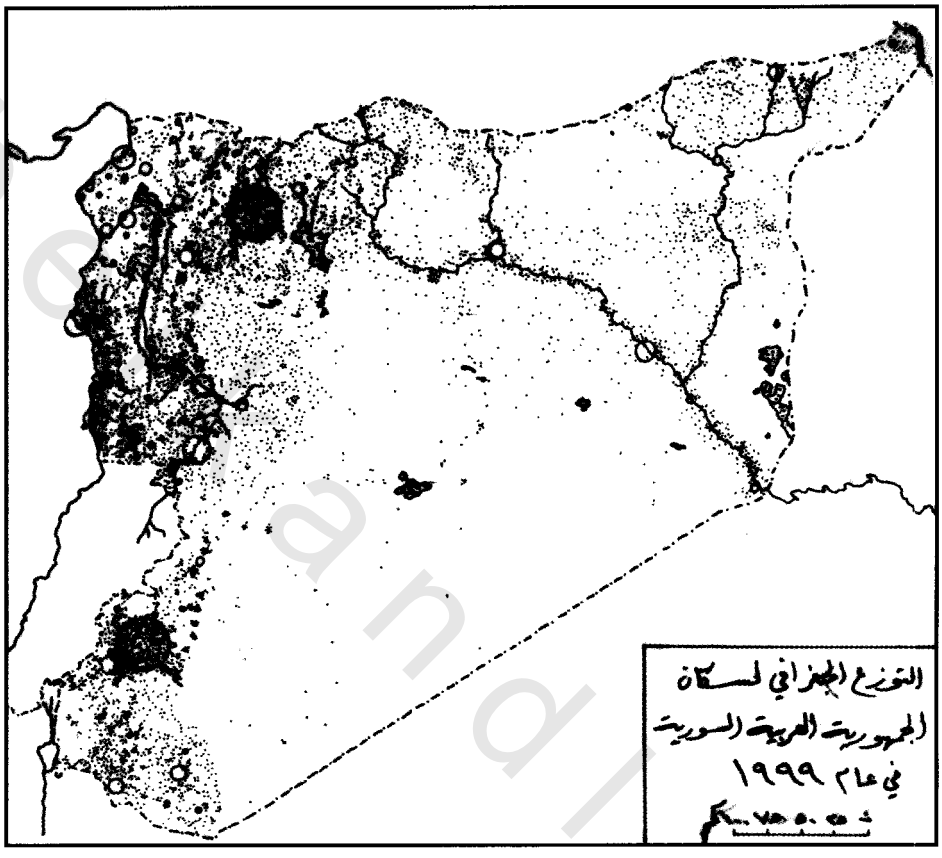

الشكل رقم (٢)

قدرت الكثافة الحسابية Crude density في عام ١٩٦٠ بـ (٢٦ نسمة/كم٢) وأصبحت (٣٤ نسمة/كم٢) في عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى ٤٩ نسمة/كم٢ في عام ١٩٨١ وإلى ٧٤ نسمة/كم٢ في عام ١٩٩٤[١] وذلك طبقاً لنتائج تعداد السنوات المذكورة، وبلغت (٨٦,٩٩ نسمة/كم٢) في منتصف عام ١٩٩٩[٢]

تتفاوت الكثافة الحسابية بين الوحدات الإدارية والأقاليم الجغرافية والأقاليم التخطيطية[٣]، بحيث ترتفع إلى (٢٠٤٤٥)

في محافظة دمشق، وتنخفض إلى (١١٦ نسمة/كم٢) في محافظة ريف دمشق، وتبلغ (٣٤٣ نسمة/كم٢) في محافظة طرطوس، و (٢١٨ نسمة/كم٢) في محافظة حلب، لتنخفض إلى (٣٣ نسمة/كم٢) في محافظة حمص[٤] (الجدول رقم ٦).

أما الكثافة الفيزيولوجية Phisiological density فتفوق الكثافة الحسابية، فقد بلغت مساحة المناطق المثمرة القابلة للزراعة (٥٩٨١) ألف هكتار في عام ١٩٩٨، والكثافة ٢,٦٩ نسمة في الهكتار، وترتفع أكثر من ذلك إذا أخذنا بالاعتبار الأراضي المزروعة فعلاً (٤٨٦٨) ألف هكتار للعام المذكور، أي الكثافة الزراعية الريفية، وقد بلغت ٣,٣٠ نسمة/هكتار[٥] إلا أن الأراضي غير الزراعية قد تكون مستغلة في أوجه نشاط اقتصادي أخرى، ومن ناحية أخرى فإن الأراضي تتباين في إنتاجيتها وإمكانية من يقوم باستغلالها، مما يصعب معه الوصول إلى صورة دقيقة للعلاقة بين توزع السكان والأراضي الزراعية.

يرتبط بدراسة توزع السكان معرفة التركز السكاني Concentration ratio وقد بلغت نسبته (٤١,٣٢)[٦]، مع الإشارة إلى أن السكان بدؤوا منذ مطلع هذا القرن يتوزعون على مساحات أوسع مما كانت عليه. أما التركز على مستوى الوحدات الإدارية فقد أملته الظروف الجغرافية والاقتصادية، وجعلته غير مثالي وإن اقتربت بعض المحافظات من ذلك (الجدول رقم ٦).

يتفق انتشار التوزعات السكانية وحجمها وعددها في سورية مع الكثافة السكانية ووفق تعداد عام ١٩٨١ كان (٥٢٪) من مجموع التجمعات السكانية في القطر يقل عدد سكانها عن (١٠٠٠) نسمة، و(٦٪) فقط منها يبلغ عدد

السكان في كل منها (١٠٠٠) نسمة فأكثر[٧] ووفق تعداد ١٩٩٤ نجد (٤٧,٦٤٪) من القرى يتراوح عدد سكانها بين (٥٠٠ ـ ٥٠٠٠) نسمة، ويلاحظ أن أكبر كثافة للتجمعات السكانية في الغرب، وتنخفض في الأجزاء الداخلية والبوادي والجزيرة وحوران، وأعلى متوسط لعدد السكان لكل تجمع نجده في محافظة مدينة دمشق، هذا وعدد التجمعات في تزايد بحيث كان (٦٤٠٩) تجمع في عام ١٩٤٥، ارتفع إلى (١٣١٩٩) تجمعاً في عام ١٩٩٨، وإذا وزعنا عدد التجمعات على مساحة القطر وجدنا تجمعاً لكل (١٤,٠٢) كم٢[٨].

٢-٢ توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية:

صدر السجل الأول للتقسيمات الإدارية في سورية بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٣١، قسمت سورية بموجبه إلى مدينة ممتازة (مدينة دمشق) وتسع محافظات، ارتفع عددها إلى أربع عشرة محافظة، وهي أكبر وحدة إدارية، تقسم إلى مناطق يبلغ عددها (٦٠) منطقة تضم (٢٠٦) ناحية، وأصغر وحدة إدارية هي القرية وعددها (٦٤٣٢) قرية، ويتبع القرى مزارع يبلغ عددها (٦٤٦٥) مزرعة، أما المدن مفردها (٨٤) مدينة، والبلدان وعددها (٢١٨) بلدة[٩]، هذا ونشير إلى عدم الانطباق بين الحدود الإدارية والحدود الجغرافية الإقليمية، كما أن تسمية مراكز المحافظات والمناطق والنواحي من العوامل الإدارية التي تسهم في توزع السكان، حيث تجتذبهم إليها وتوجد فيها ثقلاً سكانياً (الشكل رقم ٣).

تستحوذ المحافظات الشرقية: الرقة، دير الزور، الحسكة (٤٢,٣٥٪) من مساحة القطر وتضم (١٦,٩٪) من سكانه، وتشمل محافظتا اللاذقية وطرطوس (٢,٣٣٪) من مساحة القطر وتضما (٩,٢٪) من السكان، أما محافظات

الجنوب وهي: دمشق، ريف دمشق، درعا، السويداء فتشمل (١٥,٧٧٪) من المساحة وتضم (٢٨,٨٪) من السكان، وتشمل محافظتا الشمال حلب وإدلب (١١,٩٦٪) من المساحة وتضمان (٢٨,٤٪) من السكان، وأخيراً فإن محافظتي حمص وحماه تشملان (٢٧,٥٧٪) من المساحة وتضمان (١٦,٧٪) من السكان(١٠).

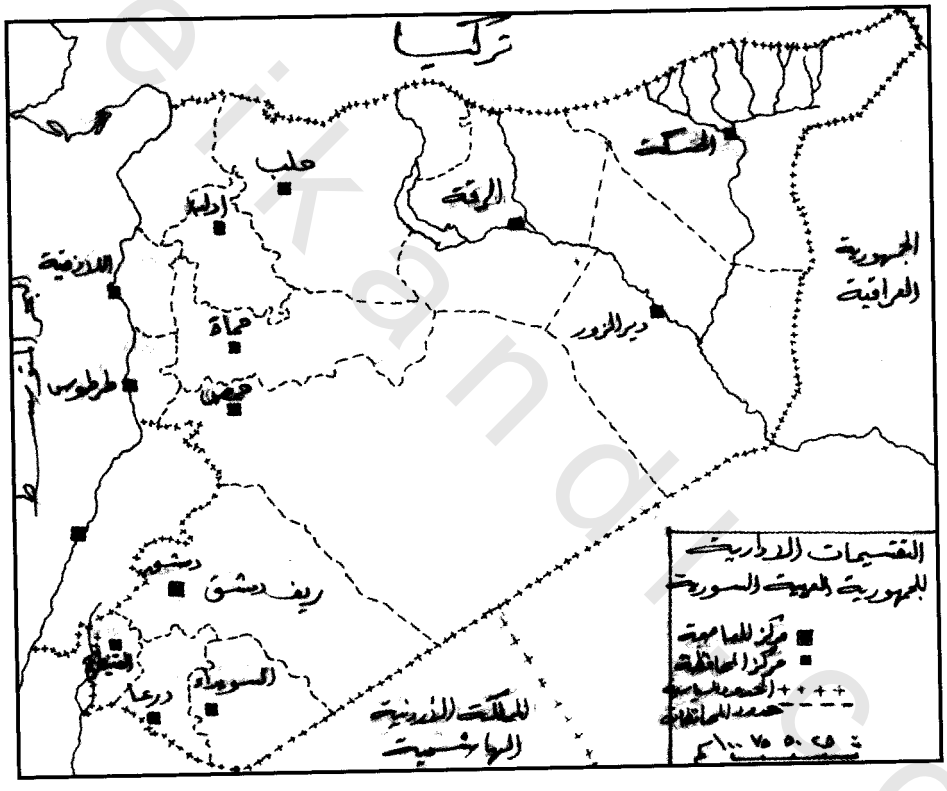

الشكل رقم (٣)

نشير إلى انخفاض معدل النمو السنوي لسكان محافظة مدينة دمشق بحيث بلغ (٢,٦٣٪) بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨١، انخفض إلى (١,٨٪) بين عامي ١٩٩١ - ١٩٩٤، بينما ارتفع معدل النمو في محافظة ريف دمشق من

(٣,٦٢٪) بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨١، إلى (٤,٥٩٪) بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٤، مما يشير بوضوح إلى حدوث هجرة معاكسة من مدينة دمشق إلى ريفها، لاسيما الضواحي المتاخمة لها، وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة لبعض المحافظات بسبب الهجرة إليها من مثال محافظة دير الزور، حيث ارتفع معدل نمو السكان للفترات نفسها من (٣,١٠٪) إلى (٤,٣٦٪)، ومحافظات أخرى تمت الهجرة منها من مثال محافظة اللاذقية، حيث تناقصت نسبة النمو للفترات نفسها من (٣,٢٧٪) إلى (٢,٣٦٪) وكذلك محافظة طرطوس كانت النسبة (٣,٥٦٪) وأصبحت (٢,١٩٪)[١١].

تصبح الصورة أكثر وضوحاً لدى دراسة كثافة السكان حسب المحافظات لعام ١٩٩٩ ففي محافظة مدينة دمشق ترتفع الكثافة إلى (٢٠٤٤٥ نسمة/كم٢) وتنخفض إلى (١١٦ نسمة/كم٢) في محافظة ريف دمشق، أما في محافظتي اللاذقية وطرطوس فالكثافة (٣٤١، ٣٤٣ نسمة/كم٢) على التوالي وأدنى كثافة نجدها في محافظة دير الزور بحيث بلغت (٢٦ نسمة/كم٢)، ترتفع إلى (٥١نسمة/كم٢) في محافظة الحسكة، لتنخفض إلى (٢٩) في محافظة الرقة، أما محافظة حلب فيلاحظ فيها ارتفاع الكثافة نسبياً بحيث تبلغ (٢٥٠نسمة/كم٢) تنخفض إلى (٣٧ نسمة/كم٢) في محافظة حمص لشمولها مساحة واسعة من البادية السورية، حيث تتدنى الكثافة فيها إلى (٥نسمة/كم٢) وترتفع من ثم في محافظة حماه لتبلغ (١٧٣ نسمة/كم٢) أما في محافظة إدلب فتبلغ الكثافة (١٤٨ نسمة/كم٢)[١٢] ويوضح لنا الجدول رقم (٦) مايلي:

اسم المحافظة	المساحة (كم٢)	عدد السكان (بالألوف)	نسبة المساحة من المساحة العامة٪	نسبة السكان في منتصف عام ١٩٩٩٪	التجمع الصاعد للمساحة	التجمع الصاعد للسكان	من ١٩٦٠	مجموع ١٩٧٠	سكان ١٩٨٠	القطر ١٩٩٤	نسبة التركيز السكاني	الكثافة السكانية ١٩٩٩
محافظة مدينة مدشق	٧٤٠	١٥١٣	٠,٣٩	٩,٤	٠,٣٩	٩,٤	١١,٦	١٣,٣	١٢,٣	١٠,٥	٩,٠١	٢٠٤٤٥
محافظة ريف دمشق	١٧٥٤٧	٢٠٣٩	٩,٤٧	١٢,٧	٩,٨٦	٢٢,١	١٠,٤	٩,٩٠	١٠,١	١٢,٢	٣,٢٣	١١٦
حلب	١٦١٤٢	٣٥١٩	٨,٧١	٢١,٨	١٨,٥٧	٤٣,٩	٢١	٢٠,٩	٢٠,٨	٢١,٤	١٣,٠٩	٢١٨
حمص	٤٢٢٢٦	١٤١٠	٢٢,٨٠	٨,٨	٤١,٣٧	٥٢,٧	٨,٨	٨,٧	٩,٠	٨,٨	١٤,٠	٣٣
حماه	٨٨٤٤	١٢٦٩	٤,٧٧	٧,٩	٤٦,١٤	٦٠,٦	٧,١	٨,٨	٨,١	٧,٩	٣,١٣	١٤٣
اللاذقية	٢٤٣٧	٨٣٣	١,٣١	٥,٢	٤٧,٤٥	٦٥,٨	١١,٥	٦,٢	٦,١	٥,٤	٣,٨٩	٣٤١
طرطوس	١٨٩٠	٦٥٠	١,٠٢	٤,٠	٤٨,٤٧	٦٩,٨	-	٤,٨	٤,٩	٤,٢	٢,٩٨	٣٤٣
دير الزور	٣٣٠٦٠	٨٧٠	١٧,٨٥	٥,٤	٦٦,٣٢	٧٥,٢	٤,٨	٤,٦	٤,٥	٥,١	١٢,٤٥	٢٦
ادلب	٥٩٣٣	١٠٦٥	٣,٢٥	٦,٦	٦٩,٥٧	٨١,٨	٧,٣	٦,١	٦,٤	٦,٥	٣,٣٥	١٧٩
الحسكة	٢٣٣٧١	١١٩٤	١٢,٦٢	٧,٤	٨٢,١٩	٨٩,٢	٧,٧	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٥,٢٢	٥١
الرقة	٢٢٠٠٠	٦٥٤	١١,٨٨	٤,١	٩٤,٠٧	٩٣,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٣,٨	٧,٧٨	٢٩
السويداء	٥٥٥٠	٢٩٩	٢,٩٥	١,٨	٩٧,٠٢	٩٥,١	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٩	١,١٥	٥٣
درعا	٣٧٣٠	٧٣٢	٢,٠٤	٤,٥	٩٩,٠٦	٩٩,٦	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٢,٤٦	١٩٦
القنيطرة	١٧١٠	٦١	٠,٩٤	٠,٤	١٠٠	١٠٠	-	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٩٠	٣٥[١٣]

هذا وتشير المقارنة بين تعداد عام ١٩٩٤ وعدد السكان لعام ١٩٩٩ أن محافظات حلب والرقة ودير الزور ودرعا والقنيطرة محافظات يهاجر إليها، وما تبقى من المحافظات كانت محافظات يهاجر منها في حين أن محافظة إدلب كانت في مرحلة استقرار[١٤].

٣ - ٢ توزع السكان بين الحضر والريف:

يتفق الاختصاصيون على ارتفاع نسبة التحضر السكاني في سورية، حيث

تنمو المدن على حساب الأرياف، إلا أنهم يختلفون في تقديرها بشكل دقيق، إذ تختلف أسس التصنيف المستخدمة في الدوائر المعنية المختلفة ما بين هيئات علمية تستخدم معايير مألوفة عددية أو اقتصادية أو اجتماعية أو معايير أخرى، وبين الدوائر الحكومية التي تطبق في تصنيفها القرارات الإدارية والتشريعات الجارية.

ولقد شهدت سورية حركة سكانية كبيرة اتجهت من القرى إلى المدن، وكانت حركات عفوية ذات نفع اقتصادي، بخاصة بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠، كما حدثت حركة سكانية من المدن الصغرى إلى المدن الكبيرة، ونمواً كبيراً في عدد القرى، مكنها من الاتصال بالمدن القريبة والاندماج في حياتها اليومية، واتساعاً في عدد المراكز الإدارية الريفية، مما جعلها في مصاف المدن، وولادة مدن صغيرة جديدة لم تكن قائمة سابقاً.

إن الهجرة الداخلية في سورية وهي ظاهرة قديمة فيها، والتعديلات في التقسيمات الإدارية والزيادة الطبيعية عوامل ساعدت على نمو الحضر في سورية بخاصة الهجرة الداخلية، التي ترتب عليها وتائر سريعة للنمو الحضري إضافة إلى النمو الطبيعي، مما أثر على التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم العمري والنوعي والتعليمي والمهني والاقتصادي، وتشير التعدادات إلى ارتفاع عدد القادمين (المهاجرين)، ويتوقع زيادة حجم الهجرة حتى عام ٢٠٠١ وإن اختلف اتجاهها، وقد تم مسح بالعينة في عام ١٩٨٧ وتبين من نتائجها أن (٦٠٪) من أسر العينة فيها ظاهرة الهجرة.

تشير البيانات إلى أن الهجرة من الريف إلى المدن كانت على أشدها بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ ثم تراجعت خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات[١٥]، وتؤكد المؤشرات حدوث هجرة معاكسة إلى الريف[١٦]، مما يشير إلى توزيع أفضل للسكان، إلا أنه دليل على انخفاض فرص العمل المتاحة

في الحضر وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، إلى جانب ارتفاع مستوى الخدمات في الريف[١٧].

بلغ معدل دوران الهجرة (حركة الهجرة) (٠٨٥٪) منه (٠٤٨٪) في الحضر، ولدى قياس استقرار الهجرة تبين أن الريفيين هم أكثر ميلاً للاستقرار من الحضريين في مكان الهجرة، أما كمون الهجرة وسيولتها، فإن أقصى طاقة لها في مدينة حلب[١٨]، ولقد فاق معدل نمو الحضر معدل نمو السكان مما يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (٧)

معدل نمو السكان ومعدل نمو الحضر في سورية بين عامي ١٩٦٠ - ٢٠٠٠

المرجع الزمني	معدل نمو السكان	معدل نمو الحضر
١٩٦٠ - ١٩٧٠	٪٠٣٢,٨	٪٠٤٢,٩
١٩٧٠ - ١٩٨٠	٪٠٣٣,٦	٪٠٤٧,٩
١٩٩٠ - ١٩٩٥	٪٠٣٦	٪٠٤٥,٥ [١٩]
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٪٠٢٥	٪٠٤٣ [٢٠]

هذا وإن محافظة معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر على مستواها المرتفع إضافة إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن، خلال النصف الأول من الثمانينيات جعلت المعدلات السنوية لنمو السكان الحضر يفوق المعدل الإجمالي لنمو السكان في القطر[٢١]، وبهدف التخفيف من الهجرة الداخلية وضعت إستراتيجية تناولت زيادة فرص العمل في الريف ورفع الدخول الفردية فيها، وحبذا لو طبقت السياسات والبرامج المباشرة أسوة بما تم في الصين وبولونيا، أو سياسات غير مباشرة كما في ماليزيا وأندونيسيا، ومن الوطن العربي طبقت الصومال هذه السياسة لكنها لم تنجح[٢٢].

ورغم صعوبة التمييز بين الحضر والريف، إلا أنه يمكننا توزيع الخطوط المدنية، فهي رد فعل جغرافي لبعض الضوابط الأولية، التي تعين الخطوط الأساسية للتوزيع وإن كانت لا تكفي لتعليل أنماطه.

تتوزع المدن السورية ضمن المعمور بشكل غير منتظم، وبشكل عام ينتظم التوزيع الحضري على شكل إلى أشرطة تترابط فيها المدن ترابطاً وظيفياً وتاريخياً، يمتد الشريط الأول في الغرب ويضم أربع مدن (اللاذقية، طرطوس، جبلة، بانياس)، يليه شريط من الشرق يضم أربع عشرة مدينة تمثل العمود الفقري لشبكة المدن السورية أهمها: حلب، حمص، حماه، إدلب، دمشق، والشريط الثالث يمثله خط الفرات (الشكل رقم ٤).

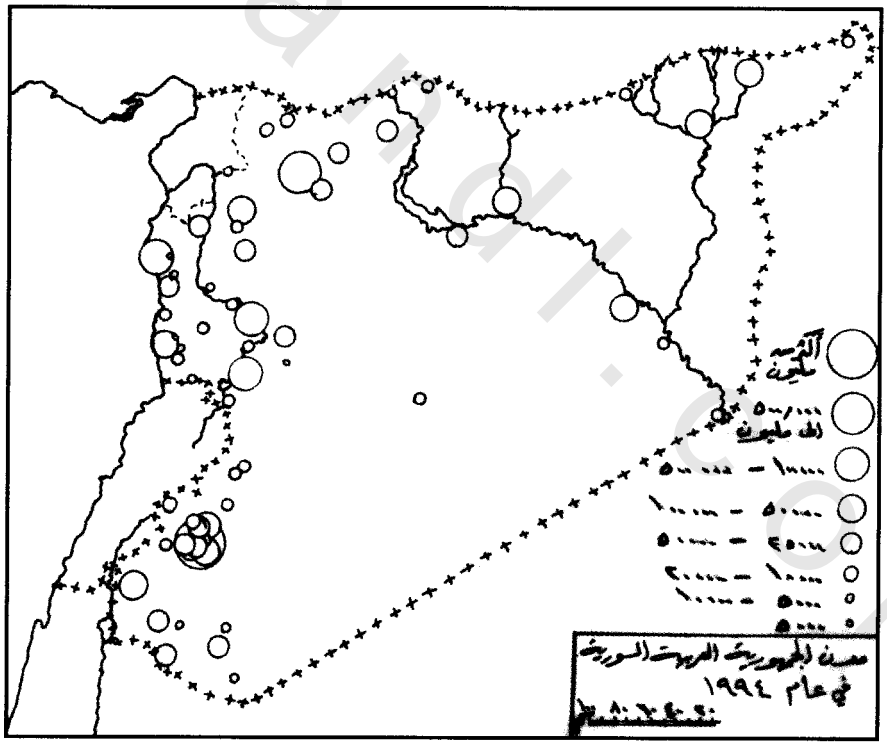

الشكل رقم (٤)

هذا وعدد المدن في تزايد بحيث بلغت (٨٤) مدينة في عام ١٩٩٨، ويلاحظ وجود بعض الثغرات في الترتيب الحجمي (عدد السكان) للمدن السورية من حيث النسبة المئوية، بحيث يبدأ الترتيب التصاعدي للمدن بفئة الحجم (٥٠٠٠) نسمة ونسبتها (٩,٥٪) من مجموع المدن السورية، وهناك تركيز كبير للمدن حول الفئة التي يتراوح عدد سكانها بين (٢٠,٠٠٠) و (٥٠,٠٠٠) حيث تصل نسبتها إلى (٥٠٪) من مجموع المدن السورية، وينتهي الترتيب التصاعدي إلى (١٠) مدن من فئة (١٠٠,٠٠٠) فأكثر وتضم (٣٤,٥٩٪) من مجموع سكان القطر[٢٣].

إن أكبر مدينة بعدد السكان هي مدينة حلب تليها مدينة دمشق وفق بيانات عام ١٩٩٩، وهما مدينتان متستوعبان النسبة العظمى من السكان الحضريين، والتطور الجاري يعمل على تخفيف حدة الهيمنة الحضرية للمدن، فقد هبطت الأهمية النسبية لمدينة دمشق بين عامي ١٩٦٠ - (٣٠,٢٪) إلى (٢٠,٣١٪) في عام ١٩٩٤[٢٤]، وإلى الإجمالي (١٠,١٢٪) وخلال الثمانينيات والتسعينيات بدأ التركيز السكاني يتجه نحو المناطق المحيطة بها، بحيث أصبحت تضم مجموعة كبيرة من المدن مختلفة الأحجام ضمن دائرة أكثر سكانها خارج المدينة، بينما يشكل أهل الريف ثلثي ما تستقطبه مدينة حلب ضمن دائرتها، هذا وتتوسط هاتين المدينتين منطقة تدرج مديني غير منتظم، تحدد مثلثه مدن اللاذقية وحمص وحماه، كذلك أخذت بالاستقطاب مدن المحافظات الثلاث: دير الزور، الرقة، والحسكة، وذلك بعد تنفيذ مشروعات الري في حوض الفرات.

يشكل نمط انتظام المدن نوعاً عالياً من الهرم المفلطح، حيث التقارب كبير في الأحجام وذلك في عام ١٩٩٩، ودرجة المركزية في أدنى حدودها، مما يدل

على لا مركزية جغرافية، فقد بقيت مدينة حلب تنافس العاصمة دمشق حتى عام ١٩٩٥، حيث تقدمت مدينة دمشق، ثم تقدمت مدينة حلب وأصبحت الهيمنة ثنائية.

وإذا كان الحجم هو المظهر الكمي للتركيز، فإن نسبة سكان المدن الكبيرة أو المائة ألفية (المتروبوليتانية) تعتبر مقياساً دقيقاً لحضارة المدن الحقيقية، وحتى منتصف القرن الماضي كان في سورية مدينة ألفية واحدة هي مدينة دمشق (تعداد ١٩٧٠) وتزايد عددها حتى عام ١٩٩٩ حيث كان عددها عشرة مدن في عام ١٩٩٤ ارتفع إلى (١٣) مدينة في عام ١٩٩٩ إذا أخذنا بالاعتبار مراكز المحافظات، وهذا يؤكد رسوخ المدينة الكبيرة في سورية، فقد سجلت منذ الثلاثينيات نسبة عالية للمدن الميتربوليتانية في الوطن العربي[٢٥]، ولقد دخلت مدينة دمشق في عداد المدن المليونية في مطلع عام ١٩٧٦ فهي نموذج للنمو الحضري وكذلك مدينة حلب، وتشير الإسقاطات إلى بلوغ عدد سكان مدينة دمشق (٢٧٨٧) مليون نسمة في عام (٢٠٠٠). كان معدل نمو السكان في محافظة حلب بين عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ (١١,٩١٪) وفي محافظة دمشق (١١,٣٥٪)، وأن معدل الهجرة كان سالباً بالنسبة لمدينة دمشق وموجباً بالنسبة لمدينة حلب خلال الفترة المذكورة[٢٦].

أما بالنسبة إلى المعامر الريفية، فهناك انخفاض في عدد مراكزها، إلى جانب ظاهرة التجمع في قرى كبيرة وانتشار المزارع بالقرب من القرى، وقد تضاعف عدد سكان معظم هذه المعامر، في حين ارتفع عدد سكان البلدان والمدن إلى ثمانية أمثال ما كانوا عليه في بعض المحافظات، وما تزال طبيعة الحياة الريفية بادية في المراكز العمرانية الريفية في المناطق النائية الفقيرة في مواردها الاقتصادية، ونتائج التطور الإيجابي بقيت من نصيب الريف الغربي والشمالي الغربي.

هذا وتنتشر في المناطق قديمة الإعمار قرى يزيد عدد سكانها على ٢٠٠٠ نسمة، وفي المناطق الأحدث عمراناً في شرق مدن حلب، حمص، حماه تنتشر قرى صغيرة في عدد سكانها (٥٠٠ نسمة) أو أقل، وهناك مزارع صغيرة، إلا أن الاستغلال الجائر أدى إلى هجرها.

أما القرى الحديثة فهي قليلة السكان (٣٠٠ - ٦٠٠) نسمة، وقد انقلب كثير من المزارع إلى قرى بعد الإصلاح الزراعي، كما أنشئت قرى من قبل الدولة في منطقة الرقة ووادي الفرات حيث القرى النموذجية، وقد حول بعض القرى إلى مدينة كقرية الطبقة التي حولت إلى مدينة الثورة، وكانت نسبة الوافدين إليها سبعة أمثال النازحين منها، كما نشأت على طول طرق المواصلات الرئيسة، قرى متطاولة، ومراكز ترويحية، هذا وتنقل الريفيين بين القرى والمدن بخاصة التنقل الموسمي يجعل تحديد عدد السكان بدقة أمر صعب.

لا بد أخيراً من ذكر البدو ونسبتهم في تراجع (٦٥٨,٠٠٠) نسمة، ومنهم فئة حديثة الاستقرار مارست الزراعة، يقدر عددها بـ (١٠٠) ألف نسمة.

وهكذا فإن التطور الاقتصادي والاجتماعي قرب بين الحضر والريف، والتحرك بينهما ما زال قائماً، لكنه لا يتم وفق إطار تنظيمي، يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن آثار ذلك تنعكس بصورة واضحة على توزيع السكان.

٤-٢ عوامل التوزيع السكاني:

٤-٢-١ العوامل الطبيعية:

يرتبط التوزيع العام للسكان في سورية ارتباطاً وثيقاً بالظروف المناخية، حيث تحدد الكثافة السكانية وتحتم أنماط المعيشة الملائمة مع البيئات

المختلفة التي توجدها وبخاصة مقدار التهطال، ويمكن القول إن مصور توزع السكان يطابق توزيع الأمطار، ففي المنطقتين الراطبة وشبه الراطبة حيث تتلقى (٥٠٠ - ١٤٠٠) ملم، وتشمل غربي البلاد وشمالها الشرقي ووادي الفرات والخابور، تتجاوز الكثافة في بعض محافظاتها (٣٠٠) نسمة من مثال اللاذقية وطرطوس، وتشكل هاتان المنطقتان (٩٪) من مساحة القطر. أما المنطقة التي تتلقى كمية الأمطار قدرها (٢٥٠ - ٥٠٠) ملم فتشكل (٣٥٪) من المساحة العامة، وفي المناطق الثلاث تنجح الزراعة وتقوم المدن والقرى، بينما تنخفض الكثافة السكانية في المناطق التي تتلقى كمية من الأمطار تبلغ (١٠٠ - ٢٥٠) ملم، حيث تشكل (٣٦٪) من المساحة العامة، وهنا يزرع من الأرض ما يمكن سقيه، وفيما عدا ذلك تمتد السهوب الواسعة، وأخيراً المنطقة التي تتلقى أقل من (١٠٠) ملم سنوياً تشكل (٢٠٪) من المساحة العامة والمراعي هنا هزيلة والكثافة السكانية فيها منخفضة.

يتخلل المناطق سابقة الذكر أودية الأنهار وهي: أودية نهر الفرات وروافده وبردى والأعوج والعاصي، وهي أغنى مناطق سورية، استقطبت السكان وأدت إلى وجود بعض المدن الرئيسة كمدينة دمشق، وجعلت التوزيع الواحي جلياً في سورية[٢٧].

تؤثر التضاريس في توزيع السكان، فالمرتفات الجبلية (أكثر من ١٥٠٠م) لا تشكل في سورية سوى (١٪) من المساحة العامة وهي آهلة بالسكان لأسباب تاريخية أو لوجود ينابيع تجتذبهم وتشكل القرى القائمة في واحات معمورة وسط الصرود أو في حنايا الأودية، وهناك بقاع سكانية تحيط بأطراف جبال الساحل من الجنوب والشرق، ولا نجد في شرق هذه المناطق استقراراً أو تجمعاً سكانياً، إلا في حوض تدمر وواحاتها، وفي منطقة القلمون بمراكزها المتفرقة على شكل واحات جبلية هضبية، يليها نحو الشرق المراكز البشرية في وادي الفرات وشريطي البليخ والخابور والحدود السورية.

تلعب الظروف المناخية دوراً في توزيع القرى في المرتفعات الجبلية، ورغم أن درجة الحرارة تضع حداً عمودياً لتوزع السكان، إلا أنه ما زالت المناطق التي يتجاوز ارتفاعها (١٢٥٠) م وتؤلف (٢,٥٪) من مساحة سورية قليلة الكثافة السكانية، وقد أصبح بعضها يستغل للاصطياف من مثال بلودان (١٥٠٠م).

تلعب التربة أيضاً دوراً هاماً في توزع السكان في سورية، ونجد أفضل الترب في منطقة الوهدة الانهدامية (الغاب والروج) والمناطق التي تصب فيها الأنهار الداخلية (سهل الفرات وأراضي الجزيرة العليا) وقد استقطبت هذه الأراضي السكان، لكنها أخذت تعاني من مشكلات الملوحة ونضوب المعين.. مما عجل على الحد من استقطابها، ومهما كان للعامل البيولوجي من أهمية في توزع السكان، فإن أهميته ما تزال ثانوية أمام أثر عامل المطر.

٤-٢-٢ العوامل البشرية:

يؤثر العامل التاريخي في توزع السكان في سورية، وعودة إلى التاريخ توضح لنا أسباب استقرار فئات من السكان في مناطق لا تستهوي استقرارهم، ونقصد بذلك المرتفعات الجبلية، ويعود ذلك إلى تأثير العوامل الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية، من مثال استقرار السكان في جبل العرب وجبال الساحل وبعض الجزر المسيحية الصغيرة، وسكان جبل سنجار كذلك، كانت المرتفعات الجبلية ملاذاً للتجمعات العرقية اللغوية غير العربية، حيث يستقر الأكراد في جبل كرداغ وشمال شرقي سورية وفي حي الأكراد في مدينة دمشق، والتركمان في منطقة الباير والبسيط وشمالي سورية وفي قلدون والجولان قبل حرب ١٩٦٧، والشراكسة في الجولان وفي شرقي حمص وحماه وخناصر ومنبج ورأس العين.

ويلاحظ أن أثر هذه العوامل آخذ بالاضمحلال بعد زوال أسبابه، ونتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه سورية الآن، مما عمل على انتقال هؤلاء السكان وتوزع بعضهم في بعض المدن بخاصة الرئيسة منها، أو نحو السهول بهدف استغلال الأراضي بخاصة بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ وتجفيف الأراضي المستنقعية، بحيث ارتفعت الكثافة فيها أضعاف ما كانت عليه في الماضي، وقد أدت هذه التبدلات إلى توسع حدود المعمورة باتجاه البادية وامتزاج سكان الأقاليم وتقليل الفوارق بينهم من جهة أخرى.

ومن العوامل البشرية المؤثرة في توزيع السكان عامل الهجرة الداخلية، التي أدت إلى خلل في التوزيع السكاني، إضافة إلى آثارها العامة التي تبدو من خلال قياس التفاضلات بين مناطق الدفع ومناطق المقصد والاتجاه من الريف إلى الحضر، ومن ثم أخذت الاتجاه المعاكس من الحضر إلى الريف، ورغم محاولات الحد منها فإن ما تغير في الواقع هو شدة الهجرة نقصاناً أو زيادة، مما أدى إلى منعكسات في التوزيع السكاني، والذي تبدو آثاره واضحة في المنطقتين الشرقية والغربية والجنوبية من سورية، وقد أشرنا في موضع آخر إلى المناطق المهاجر منها والمناطق المهاجر إليها.

٤-٢-٣ العوامل الاقتصادية:

يدل توزع السكان على ارتباط الإنسان بمصادر الثروة، فإذا استعرضنا ما طرأ من تغيرات على خريطة توزع السكان، نجد أن هذه التغيرات كانت ذات نفع اقتصادي أدت إلى تبدل الخريطة السكانية، إذ إن الاهتمام بمراكز النمو الأكثر إنتاجاً والأكثر تقدماً أوجد نوعاً من الاستثمارات وبالتالي أوجد نوعاً من التركز السكاني فيها، وترك المناطق الأخرى تلعب دور المستهلك دون الاستفادة من خطط التنمية الموضوعة.

كانت المنطقة الشرقية منطقة نابذة للسكان قبل تنفيذ المشاريع الإنمائية فيها بشكل جدي، فقد اتجه سكانها نحو مناطق أخرى ذات نفع اقتصادي لهم، إلا أن اكتشاف النفط في منطقة الحسكة في عام ١٩٥٧ وإنشاء سد الفرات في محافظة الرقة، جعل مدن الرقة والحسكة والثورة مدن تركز سكاني، وأصبحت مدينة الرقة في مقدمة العواصم الإقليمية من حيث معدل الزيادة الكلية، نضيف إلى ذلك الأهمية الزراعية التي تتمتع بها أرض الجزيرة السورية، والاستفادة منها بخاصة بعد تنفيذ المشروعات، كان عدد سكانها (٥٠٠,٠٠٠) نسمة في بداية الخمسينيات، وأصبح عدد سكان محافظات الرقة والحسكة ودير الزور (٢,٧٢٠,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٩٩[٢٨].

شهدت المنطقة الغربية أيضاً تطوراً في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، وبالتالي أصبحت منطقة جاذبة للسكان، بخاصة بعد تجهيز موانئ: اللاذقية، طرطوس، بانياس وربطها بمناطق الإنتاج الداخلية، بينما أسهمت الأراضي المستصلحة في سهلي الروج والغاب في تخفيف تركز السكان المشتغلين بالزراعة، بحيث كان نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في محافظة اللاذقية (٥٠٪) من نصيبه في الأراضي المزروعة في سورية[٢٩]، كما أن توزيع الاستثمارات على مختلف مراكز المحافظات جذب السكان إليها، وأصبحت بعض العواصم الإقليمية تنافس العاصمة نفسها بنسبة المهاجرين إليها.

إن وضع خطط التنمية في سورية أثر في توزع السكان منذ عام ١٩٦٠، كذلك تنمية القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وإقامة المنشآت وإنتقاء المشروعات المتعددة والمتنوعة، كلها عوامل أدت إلى استقطاب السكان نحو مواقعها.

نشير أخيراً إلى أثر طرق المواصلات، فهي عامل هام في تفاوت التوزع بين أرجاء القطر، وكان تطور قطاعه وتزايد وسائطه من الأسباب بالغة

الأهمية في تفاوت التوزيع السكاني، نتيجة تسهيل النقل بين أرجاء البلاد بهدف التوطن، كما أن فتح طرق المواصلات يؤدي إلى نشوء تجمعات قروية حولها وإنشاء مراكز ترويحية صغيرة، وتزداد أهميتها في حال تقاطعها ونشوء مدينة من مثال مدينة حمص.

هذا وقد لعب إنشاء الإدارة المحلية في عام ١٩٧١، دوراً هاماً في سبيل الوصول إلى خريطة سكانية أكثر اعتدالاً في توزيعها مما سبق؛ وذلك بتحقيق تنمية متوازنة بين أرجاء القطر وإعادة التوزيع الطبيعي للأثقال البشرية على المحافظات السورية.

المبحث الثالث

تركيب السكان

١-٣ التركيب العمري والنوعي:

يوضح تحليل التركيب العمري لسكان سورية فتوة شعبها، وذلك من خلال قراءة هرم الأعمار وفق نتائج تعدادات ١٩٦٠، ٧٠، ٨١، ٩٤، فهو ذو قاعدة واسعة مما يشير إلى ارتفاع كبير في نسبة فئات صغار السن، ممن هم دون الـ ١٥ سنة، حيث قدرت نسبتهم (٤٩,٣٪) و (٤٨,٣٪) وفق تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٤٤,٨٪) لعام ١٩٩٩[1]، أما نسبة من تزيد أعمارهم عن (٦٥) سنة فهي محدودة، وقدرت بـ (٤,٤٪) و (٤,٣٪) و (٣٪) وفق تعداد عام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٣٪) لعام ١٩٩٩، ويعني هذا ارتفاع نسبة المعالين.

أما متوسط السن (البالغون النشطون) ممن تتراوح أعمارهم بين (١٥-٦٤) وتعرف بسن القوة البشرية، فيمكن تقسيمهم إلى فئتين ثانويتين

هما: الشبان (أو البالغون الصغار) من سن (١٥-٤٤) سنة والبالغون الكبار من سن (٤٥-٦٤) وهذه الفئة هي التي تسهم في نمو السكان، كما أنها الفئة الأكثر قدرة على الحركة والهجرة، وتزداد هذه النسبة بصورة أكبر في المناطق التي تستقبل المهاجرين من ذوي الأعمار المتوسطة، وقد بلغ معدلها في تعداد ١٩٧٠ (٤٦,٣٪) و (٤٨,٣٪) و (٥٢,٢٪) وفق تعداد ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ على التوالي، وبلغت (٥٢,٢٪) عام ١٩٩٩[٢]. ولو قارنا بين سورية وبقية أقطار دول آسيا العربية في توزيع فئات السن لوجدنا تقارباً في النسب[٣].

يبدو أثر الهجرة واضحاً في تراجع نسبة الفئة العمرية (٣٠ - ٣٤) سنة للذكور عن منحنى التسلسل الطبيعي للفئات العمرية، بخاصة في هرم الأعمار لعام ١٩٦٠، وإلى حد ما في هرم الأعمار لعام ١٩٨١، الأمر الذي يعكس أثر الهجرة وعدم تراجعها في هرم عام ١٩٧٠، ونلاحظ انتفاخاً ثانياً في هرم الأعمار لعام ١٩٦٠ في فئة العمر (٧٥ - ٧٩) وذلك لعدم تسجيل تعداد ١٩٦٠ من تجاوز عمره ٧٥ سنة، بينما استمرت الفئات العمرية في تعداد عام ١٩٧٠ حتى سن ٨٥ سنة، وقد أدى ذلك إلى تدبب رأس الهرم العمري، أما هرم الأعمار وفق تعداد ١٩٨١ فإنه يبدو منتظماً في شكله.

ومن أهم الملاحظات التي توصل إليها المسح الديموغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣، اختلاف شكل الهرم العمري للسكان بعض الشيء عما كان عليه في السابق من حيث القاعدة العريضة والرأس المدبب، حيث ضاقت قاعدة هذا الهرم بشكل واضح في الفئة العمرية (٠- ٤)، ويمكن ملاحظة ذلك بمقارنة الهرم العمري للسكان في عام ١٩٩٣، والهرم العمري للسكان في عام ١٩٨١[٤]، ويوضح الجدول الآتي توزيع فئات الأعمار (الفئات العمرية الكبرى) لأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، ١٩٩٥، والإسقاطات لأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠٢٥ (الشكل رقم ٥).

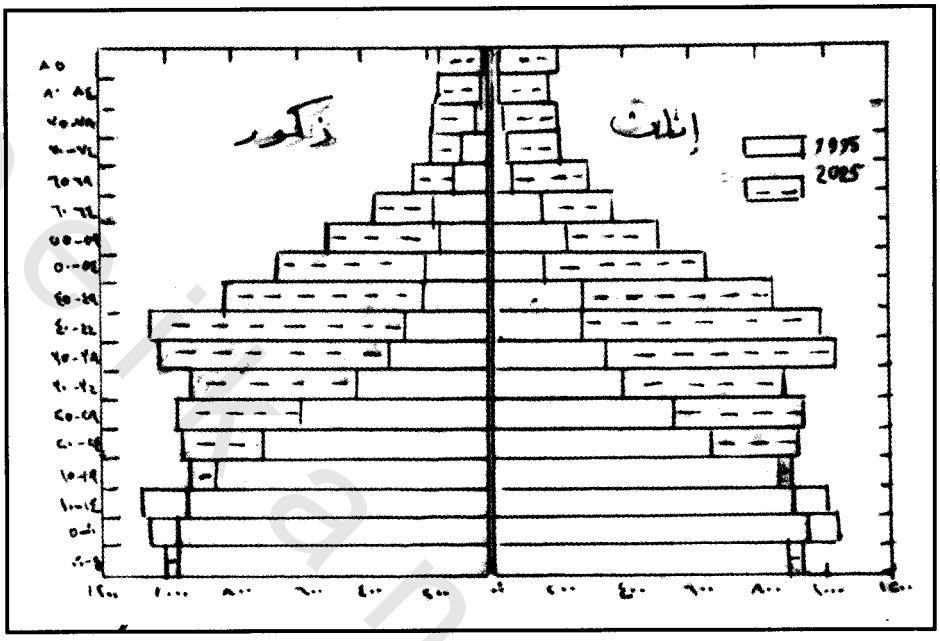

الشكل رقم (٥)

هرم الأعمار لسكان سورية ١٩٩٥ - ٢٠٢٥

احتمال الانخفاض السريع في الخصوبة (بالألف)

الجدول رقم (٨)

توزيع فئات الأعمار التعدادات والإسقاطات لأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥

أ - عـــام				
فئة العمر	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٩٥
٠ - ١٤	٤٩,٣	٤٨,٣	٤٤,٨	٤٢,٣
١٥-٦٤	٤٦,٣	٤٨,٣	٥٢,٢	٥٤,٣
٦٥+	٤,٤	٣,٤	(٥)٣,٠	٣,٤

ب - عـــام					
٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥
٣٦,٧	٣٢,١	٢٩,٥	٢٧,٠	٢٥,١	٢٣,٦
٥٨,٨	٦٢,٣	٦٤,٢	٦٦,٤	٦٧,٥	٦٧,٩
٤,٥	٥,٥	٦,٣	٦,٦	٧,٤	(٦)٨,٥

نستنتج من الجدول أن توزيع فئات الأعمار يختلف في (أ) عنه في (ب). حيث ترتفع نسبة الإعالة في فئات الأعمار (٠ - ١٤)، إلى ما يقرب من نصف السكان، رغم أنها آخذة بالتناقص منذ عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٩ بينما نجدها تتناقص بشكل ملحوظ بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠٢٥)، مما يخفف عبء الإعالة الكلية (إعالة الأطفال أقل من ١٥ سنة وإعالة المسنين)[٧]، بلغت (١٠٧) في عام ١٩٨٠ و (٨٦,٢) في عام ١٩٩٧ والمتوقع أن تصبح (٥٨) في عام ٢٠١٥[٨]، مع الإشارة إلى أن النشاط البشري في سورية ارتفع من (٢٣,٨٪) في عام ١٩٨١ إلى (٢٨,٦٪) في عام ١٩٩٨، وبطرح نسبة العاطلين عن العمل ومتوسطها (١) تصبح النسبة أقل.

أما التركيب النوعي (الذكورة): فإن نسبة الذكورة تنخفض في سنوات العمر الأولى بسبب وفاة الذكور، ثم ترتفع بسبب وفاة الأمهات، ومن خلال التعدادات السكانية لأعوام ١٩٧٠، ٨١، ٩٤، وبيانات عام ١٩٩٩، نستنتج التساوي تقريباً في عدد الجنسين، الذكور والإناث، في فئات العمر، مما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (٩)

نسبة الذكور والإناث في فئات الأعمار المختلفة لأعوام التعداد وعام ١٩٩٩

فئة العمر	حسب الجنس	عـــــام			
		١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٤	١٩٩٩
١-١٤	ذكور	٥٠,٠	٤٨,٦	٤٥,٠	٤٥,٠
	إناث	٤٨,٥	٤٨,٣	٤٤,٨	٤٤,٥
١٥-٦٤	ذكور	٤٥,٧	٤٨,١	٥١,٩	٥١,٩
	إناث	٤٦,٩	٤٨,٥	٥٢,٢	٥٢,٧
٦٥+	ذكور	٤,٣	٣,١	٣,١	٣,١
	إناث	٤,٦	٣,٥	٣	٢,٨

وبلغت نسبة الذكور لمختلف فئات الأعمار: ١٩٦٠ (١٠٢) ١٩٧٠ (١٠٥,٣) ١٩٨١ (١٠٤,٤) ١٩٩٤ (١٠٤,٧) و ١٩٩٩ (١٠١)[٩].

نستنتج من الجدول تساوي نسبة الذكور والإناث تقريباً في جميع فئات الأعمار سوى فئة العمر (١ - ١٤) في تعداد عام ١٩٧٠ وتفاوتها في عام ١٩٩٤ بنسبة أكبر من عام ١٩٨١، مما يجعلنا نشكك في دقة البيانات المعطاة بخاصة لعام ١٩٨١، مع الإشارة إلى تفاوت نسبة الذكور بين أرجاء محافظات القطر، بحيث ترتفع إلى (١٠٨,٧) في حضر محافظة حلب وتتدنى النسبة في ريف محافظة السويداء إلى (٩٤,٣٪) وذلك وفق تعداد ١٩٩٤، أما في عام ١٩٩٩ فقد بلغت نسبة الذكورة أعلاها في محافظة حماه (١٠٢) وأدناها في محافظة الرقة (٩٧,٥) وبلغت على مستوى القطر (١٠١)[١٠].

هذا وجدير بالذكر أن التقرير النهائي الذي وضع في عام ١٩٩٨ لنتائج دراسة العينة يشير إلى أن نسبة الذكور بلغت (٥٠,٤) مقابل (٤٩,٦) للإناث، ويشكل أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن (٢٠) سنة (٩,٣٪) من المجموع مقابل (٥٢,٩) تراوحت أعمارهم بين (٢٠ - ٢٩) سنة و (٢٠٪) تقل أعمارهم عن (٣٠ - ٣٩) سنة و (١٧,٨٪) بلغت أعمارهم (٤٠ - ٤٩) سنة[١١].

٢-٣ التركيب الاقتصادي:

احتلت مسألة القوة العاملة في سورية أهمية كبيرة، إذ بدأت المسوح لهذه الغاية منذ عام ١٩٦١ وما تزال، وأنشئت مديرية تخطيط القوى العاملة لدى هيئة تخطيط الدولة في عام ١٩٧٤، والخطة الخمسية الأولى لتخطيط القوة العاملة في سورية هي خطة ١٩٨١ - ١٩٨٥، وكان فيها العرض والطلب للقوى العاملة المحور الأول، ومن ثم بدأ الاهتمام بالعلاقة بين الجانبين البشري والمادي فيما تلا من خطط.

ينقسم السكان من ذوي النشاط الاقتصادي إلى قسمين: أفراد يشكلون القوة البشرية Man Power وهم سكان المجتمع في سن العمل القادرون على العمل فئة العمر (١٤ - ٦٥) وقوة العمل Labour farce وهم الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً سواء كانوا مشتغلين أم متعطلين. ولقد بلغت قوة العمل في عام ١٩٨٣ (٢٤٪) ارتفعت إلى (٢٧,٨٪) في عام ١٩٩٤[١٢] وإلى (٢٨,٦٪) في عام ١٩٩٦، وكان معدل النمو السنوي المتوسط (٢,٩) بين عامي ١٩٨١ - ١٩٩٦، وحصة النساء من القوة العاملة البالغة ١٥ سنة فأكثر من مجموع القوة العاملة (١٠٪) في عام ١٩٦٠ و (١٦,٧٪) في عام ١٩٩٤ و (٢٦٪) في عام ١٩٩٦[١٣].

ومن واقع التقرير النهائي لعام ١٩٩٨ لمسح العينة تبين أن قوة العمل تشكل (٥٥٪) من مجموع أفراد العينة، وكانت أعلى لدى الذكور قياساً بالإناث، ومن خلال معدلات المعايرة Standardized تبين توالي ارتفاع المعدل لدى الذكور مع زيادة فئة العمر، حيث بلغت قيمة (٩٨,٧٪) لفئة العمر (٣٥ - ٣٩) سنة، بينما بلغت القمة لدى الإناث (٢٥,١٪) في فئة السن (٢٥ - ٢٩) وعلى مستوى الذكور والإناث بلغت القمة (٦١,٥٪) في فئة السن (٣٥ - ٣٩).

نلاحظ مما ذكرناه ازدياد قوة العمل الناجمة عن ازدياد عدد السكان، وتزايد نسبتها بالنسبة للذكور والإناث، وقد أثرت الهجرة تأثيراً واضحاً في قوة العمل، وعلى الرغم من تناقص نسبة البطالة من (١٠,٥٪) في عام ١٩٦٠ إلى (٦٪) في عام ١٩٩٦، فإن أعداد الباحثين عن العمل قد تزايد نتيجة تزايد معدلات النمو السكاني، بخاصة في الحضر، إذ ما تزال القطاعات الإنتاجية في المدن غير قادرة على استيعاب الزيادة في الطلب على سوق العمل، الناجم عن الزيادة السكانية والهجرة من الريف، مع الإشارة إلى أن الفروق في نسبة

قوة العمل أخذت بالتناقص منذ السبعينيات حتى التسعينيات، مما يشير إلى أن خطط التنمية أخذت تمتد إلى الريف أكثر فأكثر، وقد بلغ معدل الإحلال (٤٦١).

إسقاطات القوة العاملة حتى عام ٢٠١٠:

تعتمد إسقاطات القوة العاملة على إسقاطات السكان وإسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي، لكل من الذكور والإناث في فئات العمر المختلفة، وقد اعتمد في الإسقاط الارتباط بين التغير في معدلات النشاط الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي طريقة منظمة العمل الدولية، ونبين فيما يلي معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي، ويلاحظ انخفاض المعدلات في الفئات العمرية الأولى والمتأخرة، وارتفاع معدلات الإسهام لدى الإناث.

الجدول رقم (١٠)

إسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي لفئات العمر بين عامي ١٩٨٥ - ٢٠١٠

فئة العمر	حسب الجنس	عام					
		١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
١٠-١٤	ذكور	٥,٧٥	٤,٦٢	٣,٤٩	٢,٨٢	٢,٨٢	١,٤٧
	إناث	٣,٩٤	٣,٥٤	٣,١٥	٢,٥١	٢,٣٦	٢,٠١
١٥-٦٤	ذكور	٨٦,٢٦	٩٣,٢٣	٩٤,١٣	٩٣,١٧	٩٢,٥٥	٩١,٦٤
	إناث	١١,٤٩	١٢,٧٩	١٥,٥١	١٨,٠٣	١٧,٤٠	١٨,٤٨
٦٥+	ذكور	٤٥,٨٥	٤١,٢٢	٣٦,٥٩	٣٢,٩٤	٢٩,٦٧	٢٦,٤١
	إناث	٢,١٣	١,٩٦	١,٧٩	١,٥٠	١,٣٧	١,٢٥[١٤]

ويوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١١)

تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المرتفع (٪)

بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

حسب الجنس	عـــام					
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
ذكور	٨٦,٢٨	٨٥,٤٠	٨٤,٤٩	٨٢,٦٣	٨١,٤٨	٨٠,٥٧
إناث	١٣,٧٢	١٤,٦٠	١٥,٥١	١٧,٣٧	١٨,٥٢	١٩,٤٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

كما يوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٢)

تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المتوسط (٪)

بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

حسب الجنس	عـــام					
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
ذكور	٨٦,٢٧	٨٥,٤١	٨٤,٤٩	٨٢,٦٤	٨١,٤٩	٨٠,٥٣
إناث	١٣,٧٣	١٤,٥٩	١٥,٥١	١٧,٣٦	١٨,٥١	١٩,٦٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠[١٥]

ويوضح لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٣)

تقديرات القوة العاملة حسب الجنس لإسقاط السكان المنخفض (٪)

بين عام ١٩٨٥ - ٢٠١٠

حسب الجنس	عـــــام				
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
ذكور	٨٨,٨٧	٨٥,٠٥	٨٤,٤٩	٨٢,٦٥	٨١,٥٢	٨٠,٤٥
إناث	١١,١٣	١٤,٩٥	١٥,٥١	١٧,٣٥	١٨,٤٨	١٩,٥٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠[١٥]

أما أنماط التركيب الاقتصادي فهي:

النشاط الاقتصادي Economic activity والمهنة Occupation والحالة العملية Employment Status.

النشاط الاقتصادي هو المجال (القطاع) الذي يزاول فيه الفرد مهنة (عمله) في فترة الإسناد الزمني، بصرف النظر عن هذه المهنة، ويبدأ في سورية بين السادسة كحد أدنى، يتضح من بيانات توزيع العاملين على قطاعات النشاط الاقتصادي أن نسبة العاملين في الزراعة والغابات والصيد (٢٤,٦٪) بواقع (٤٥,٩ من الإناث العاملات و ٢٠,٢ من الذكور العاملين) وفي الصناعة الاستخراجية والتحويلية (١٤,٣٪) وفي التجارة الخارجية والداخلية (١٥,١٪) وفي الخدمات الجماعية والشخصية (٢٩,٣٪) بواقع (٣٨٪ للإناث و ٢١٪ للذكور) وما تبقى ونسبتهم (١٦,٧) يعملون في مجال النشاطات الاقتصادية الأخرى[١٦].

أما بالنسبة للجنس والحالة العملية، ففي بحث القوة العاملة لعام ١٩٩٨ صنفت الحالة العملية إلى: من يعمل بأجر ونسبتهم (٥٦,١٪) بواقع (٥٦,٣ للذكور و ٥٥٪ من الإناث العاملات) ومن يعمل لحسابه (٢٦,٢٪) بواقع (٢٩,٥٪ للذكور و ١٠,١٪ للإناث العاملات) ومن يعمل بدون أجر (١٢,١٪) بواقع (٣٤,٣ للإناث و ٧,٦٪ للذكور العاملين) وصاحب عمل (٥,٦٪)[١٧].

تشير بيانات قوة العمل حسب الجنس وأقسام المهنة إلى ما يلي:

بلغت نسبة عمال الإنتاج (٣٦,٤٪) بواقع (٤٢,٢٪ من الذكور العاملين و ٨,٤٪ من الإناث)، ثم عمال الزراعة (٢٤,٢٪) بواقع (٤٥,٨٪ من الإناث العاملات و ١٩,٧٪ للذكور) ثم المهنيون والفنيون (١٣,١٪) بواقع (٣٠,٩٪ من الإناث العاملات و ١٠,٠٪ للذكور) وعمال البيع (١٠,٨٪) والأعمال المكتبية (٩,٤) وعمال الخدمات (٥,٦٪)[١٨]. ويوضح لنا:

الجدول رقم (١٤)

معدلات النشاط الاقتصادي حسب فئات السن والجنس (حضر - ريف)

فئات الجنس	الجنس	مكان الإقامة		
	ذكور - إناث	ريف	حضر	المجموع
١٠ - ١٤	٣,٢ - ٧,٥	٦,٠	٥,٠	٥,٥
٣٥ - ٣٩	٢٣,٥ - ٩٨,٧	٦٠,٦	٦٢,١	٦١,٢
٦٥ +	٢,٨ - ٤٨,١	٢٠,١	٣٤,٩	٢٦,٤
المجموع (١٥+)	١٨,٤ - ٨٠,٣	٤٨,٣	٥٣,١	٤٩,٩[١٩]

أما التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية فقد بلغت نسبة الأميين إلى العاملين في الدولة (٣,٤٦٪) والملمين (١٩٪) وحاملي الشهادة الابتدائية (١٥,٨٪) والثانوية العامة (٨,٩٪) والثانوية الفنية والمهنية (٣,٠٢٪) والإعدادية (٧,٠٧٪) والمهنية فوق الإعدادية (٣,٣٤٪) والمعاهد المتوسطة (٢٥,١٩٪) والعلوم الأساسية (٤,١٢٪) والعلوم الإنسانية (٤,٦٪) والعلوم الهندسية (٥,٠٤٪) والماجستير (٠,٢٢٪) والدكتوراه (٠,٦٪) ومنه نستنتج الاتجاهات التعليمية والتأهيلية، وأن أعلى نسبة هي لحاملي المعاهد المتوسطة، وقد بلغت نسبة خريجي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية لعام ١٩٩٧ - ١٩٩٨ (٢٤,٥٪) من نسبة المتخرجين، وكلية الهندسة بفروعها (٢٢,٣٢٪) والعلوم الأساسية (٢٨,٣٣٪)[٢٠].

وتشير البيانات إلى انخفاض نسبة الفنيين المتوسطين، وإذا نظرنا إلى الهرم التعليمي للقوة العاملة بشكل عام، فإننا نرى خللاً في تركيبة قوة العمل، لا سيما إذا تمت المقارنة مع دولة متقدمة بخاصة بالنسبة بين الاختصاصيين والفنيين، حيث إن كل اختصاصي في سورية لا يقابله سوى (٢,٤) من الفنيين، بينما تبلغ لكل اختصاصي في الدول المتقدمة من مثال (إنكلترا) خمس فنيين و(١٥) فنياً متوسطاً و (٣٠) عاملاً[٢١].

يعمل (٢٨٪) من حاملي الشهادة الابتدائية فما دون والمدارس الإعدادية والمهنية والثانوية والمعاهد المتوسطة والجامعة فأكثر في القطاع غير المنظم، ويعمل (٤,٥٪) من هؤلاء في القطاع الخاص المنظم، ويعمل (٦٠,٩٪) منهم في القطاع الخاص غير المنظم و (٧,٩٪) في القطاع التعاوني المشترك[٢٢].

أما بالنسبة للعاملين حسب الجنس والجهات في نهاية عام ١٩٩٧، فإننا نخص بالذكر منهم العاملين في وزارة التعليم العالي حيث بلغت نسبتهم

(٣,٠٣٪) من جملة العاملين في الدولة منهم (٤٤,١٠٪ إناث و ٥٥,٩٠٪ ذكور) ووزارة التربية حيث بلغت نسبتهم (٢٩,٠١٪) من العاملين في الدولة منهم (٥٣,٧٨٪ إناث و ٤٦,٢٢٪ ذكور)[٢٣].

هذا وقد بلغت نسبة العمال المتعطلين عن العمل المسجلين (٠,٩٢٪) عام ١٩٩٨، وأعلى نسبة كانت في محافظة دمشق (٨٤,٤٥٪) من المتعطلين يليها محافظة حمص (٢,٧٦٪) ونسبة العمال المطلوبين (٠,٢٠٪) أعلى نسبة في مدينة دمشق، كما أن أعلى نسبة لما يتم استخدامه في محافظة القنيطرة[٢٤]، أما حسب الرواتب فإن أعلى نسبة بين العاملين في الدولة تتقاضى ٤٠٠٠-٥٠٠٠ ل.س ونسبتهم (٢٨,٣٨٪)[٢٥].

٣-٣ التركيب الديني:

سكان سورية مسلمون سوى أقلية من المسيحيين واليهود، بحيث يشكل المسلمون أكثر من (٩٥٪) من مجموع السكان البالغ عددهم (١٦,١١٠) مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٩، ولا يشمل هذا العدد السوريين خارج سورية، منهم (٧٥٪) من السنيين، (١١٪) من العلويين و (٣٪) من الدروز و (١٪) من الإسماعليين.

ينتشر المسلمون السنيون في جميع مناطق سورية ويشكلون نسباً تتراوح بين (٨٠ - ٩٥٪) وأكثر من ذلك أحياناً، بينما نجد (٧٥٪) من العلويين يتركزون في سلسلة جبال الساحل والسهل الساحلي، وفي مدينتي حمص وحماه وضواحيهما، وبقية المدن السورية بخاصة مدينة دمشق.

أما أبناء المذهب الدرزي فيتركز معظمهم في محافظة السويداء، والباقي في قرى جبل الشيخ، وبعض التجمعات القروية الأخرى في غوطة دمشق ومنطقة حلب، كما يتواجدون في مدينة دمشق ومنطقة الجولان جنوب سورية.

يعيش الإسماعيليون في مدينة السلمية وقرى منطقتها وفي منطقة مصياف ومنطقة القدموس والخوابي في جبال الساحل. ويعيش اليزيديون وهم قلة في جبل سنجار، ولقد تزايد عدد المسلمين في سورية لأكثر من الضعف في فترة ربع قرن، مما يشير إلى العوامل المؤثرة في زيادة النمو السكاني وبروزها لدى المسلمين أكثر من الديانات الأخرى، بخاصة العوامل الخاضعة لاعتبارات دينية، ويشكل المسلمون في المحافظات السورية النسب الآتية من مجموع السكان: دير الزور (٣, ٩٩٪) الرقة (٩, ٩٨٪) إدلب (٩٨٪) دمشق (٩٣٪) حماه (٩٠٪) حمص (٩, ٨٩٪) طرطوس (٤, ٨٧٪) حلب (٨١٪).

يشكل المسيحيون في سورية (٨٪) من مجموع سكان سورية، وهم أقلية دينية قديمة، يتبعون كنيستين كنيسة شرقية وتعرف بالرومية (الأرثوذكسية) وأخرى غربية لاتينية (كاثوليكية)، ويشكل أتباعها (١٢٪) وأهم الفرق من الناحية العددية هم من أتباع الكنيسة الشرقية الروم الأرثوذكس حيث يشكلون نسبة (٧٠٪)، من المسيحيين في سورية، تليهم طائفة الأرمن الأرثوذكس ثم طائفة الروم الكاثوليك فالسريان الأرثوذكس، فالأرمن الكاثوليك فالموارنة فالبروتستانت ثم النساطرة واللاتين.

والملاحظ بالنسبة لأرقام الطوائف المسيحية ظهور قفزات غير طبيعية، إضافة إلى أن أرقام فترة الاستعمار الفرنسي تظهر فيها فروق عن أرقام فترة الاستقلال، بحيث انخفض عددهم في التعداد الرسمي الذي جرى في سورية عام ١٩٦٠ بشكل ملموس، والفرق في الأعداد كان أمر غير طبيعي أو منطقي، بخاصة وأن نسبة الولادات لدى الطوائف المسيحية الشرقية مرتفعة، مما يشير إلى خطأ أرقام الفترة الفرنسية، ولقد بلغ تعدادهم عام ١٩٧٠ حوالي نصف مليون نسمة.

يتركز ٤٣ - ٤٥٪ من الأرمن في المدن الكبرى في سورية، بخاصة مدن حلب ودمشق وحمص واللاذقية، ويعيش الباقي في قرى كبيرة نسبياً، أو كمجموعات وجذر صغيرة في الريف السوري في أحياء خاصة بهم.

أما اليهود فيعرفون بالموسويين، يعيشون في ثلاث مدن سورية هي دمشق وحلب والقامشلي، وقد انخفض عددهم بعد عام ١٩٤٨ والسنوات التي تلت لهجرة معظمهم إلى فلسطين أو إلى الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبعض الدول الأوروبية، ولا يتجاوز عددهم الآن (٣٠٠٠) نسمة يعيش ثلثهم في مدينة القامشلي ويعملون في المهن الحرة، ويعيشون في أحياء خاصة بهم تعرف باسم (حارة اليهود) وفي دمشق يهود أغراب وأجانب يدعون (السكناج) من الإيرانيين واللبنانيين والعراقيين والفرنسيين وغيرهم، ويشكل اليهود وأتباع المذاهب الأخرى نسباً قليلة الأهمية؛ لذلك لم نشر إلى نسب مئوية لها[٢٦].

٣.٤ التركيب التعليمي:

بلد يملك أقدم أبجدية في التاريخ لا يدعو إلى التساؤل أن يكون التعليم فيه أبرز الأهداف، ولقد تبين في ضوء نتائج الخطط الخمسية أن البنية التعليمية قد تغيرت تغيرات إيجابية، وأن التعليم قد حقق في مختلف مراحله توسعاً وتطوراً كمياً ملحوظاً، وهي مؤشر للاتجاهات التعليمية المستقبلية، بحيث كانت نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (٤٢٪) في عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى (٧١,٦٪) في عام ١٩٩٧[٢٧]، وتطورت نسبة المتعلمين من (١١,٤٪) من مجموع السكان في عام ١٩٦٠ إلى (٥٩٪) في عام ١٩٩٣، وتراجعت نسبة الأمية من مجموع السكان من (٦٦٪) في عام ١٩٦٠ إلى (٢٩٪) بين البالغين في عام ١٩٩٨، ممن تجاوزت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر بواقع (١٤٪) للذكور

و(٤٤٪) للإناث[٢٨]، وقد بلغت نسبة المنتسبين إلى صفوف مكافحة الأمية (٠,٥٢٪) من مجموع السكان في عام ١٩٩٨[٢٩]، ونسبة الطلبة في مختلف مراحل التعليم (٢٤,٤١٪) من مجموع عدد السكان للعام نفسه.

يشير تحليل البنية التعليمية إلى ما يلي:

أ - مراحل التعليم ما قبل الجامعي ويشمل: ١- رياض الأطفال، ٢- التعليم الابتدائي، ٣- التعليم في مرحلتي الإعدادية والثانوية.

ب - مرحلة التعليم الجامعي والعالي.

أ - مراحل التعليم ما قبل الجامعي:

١ - رياض الأطفال: وهي ملحقة بوزارة التربية ومديرياتها في المحافظات، وقد بلغ عددها (١١٢٥) روضة في عام ١٩٩٨ ونسبة الخاصة منها (٣٩,١١٪).

٢ - التعليم الابتدائي : وقد أخذ بعده الكامل، حيث وصلت نسبة الاستيعاب فيه إلى (٩٤,٧٪)[٣٠] ووافق الاستيعاب الكمي الإعداد النوعي، نخص بالذكر التوسع الأفقي والعمودي في تطبيقه في الريف، بحيث تساوى عدد المدارس الابتدائية بين الريف والحضر لمدارس الذكور، بينما تفوق عدد مدارس الإناث في الريف، وهو مؤشر على إقبال الفتاة الريفية على التعليم[٣١].

بلغت نسبة التطور في عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية بين عامي ١٩٧٩-١٩٩٨ (٢٢,٠٢٪) كما بلغت نسبة المدرسين إلى الطلاب في هذه المرحلة (٤,٣٦٪) في عام ١٩٩٨[٣٢] وتشكل المدارس الابتدائية الرسمية (٩٧,٦٧٪) للعام المذكور، مما يشير إلى تحمل الدولة أعباء التعليم

الابتدائي بشكل كلي، كما بلغت نسبة المدرسين في المدارس الابتدائية الرسمية (٩٧,٠٢٪)[٣٣].

٣ ـ التعليم في مرحلتي الإعدادية والثانوية: بلغت نسبة تطور عدد الطلاب في المرحلتين (١٦,١٠٪)، كما بلغت نسبة التطور في عدد المدارس الإعدادية والثانوية (٤٦,٤٦٪) بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٩٨، وبلغت نسبة المدرسين إلى مجموع الطلاب (٦,١٨٪) وذلك في عام ١٩٩٨[٣٤]، وبلغت نسبة المدارس الحكومية الرسمية لهاتين المرحلتين (٩٥,٣٧٪)[٣٥] ونسبة المدرسين فيها (٩٦,٩٥٪)[٣٦] من مجموع المدرسين فيهما ووفقاً لبعض الافتراضات الخاصة بخصب المرأة، فإن عدد التلاميذ المتوقع في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في سورية لعام ٢٠٠٦ سيكون على النحو الآتي:

الجدول رقم (١٥)

عدد التلاميذ المتوقع (بالألف) لعام ٢٠٠٦ لمراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي

نمط الخصب المفترض	المرحلة الابتدائية	المرحلتان الإعدادية والثانوية
عدد التلاميذ والطلاب وفقاً لـ : ثبات الخصب	٤٢٤٥	٣٤٠٢
الزيادة النسبية وفقاً لـ : ثبات الخصب	١٢٤	١٠٤ [٣٧]

التعليم الفني والمهني والصناعي:

وهو ركن أساسي في العملية التربوية لتلبية احتياجات الخطط التنموية من الأطر الفنية المختصة، ولقد أحدث في سورية بموجب المرسوم رقم (١٣)

تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٨ حيث افتتحت الثانويات الفنية والمهنية، وانتشرت المعاهد المتوسطة الفنية في جميع المحافظات، وطبق التعليم الفني بفروعه المختلفة، بدءاً من العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩، وتم استيعاب (٧٠٪) من خريجي المرحلة الإعدادية في هذا التعليم في عام ١٩٩٦، وهناك أفضلية للتعيين في القطاعات المختلفة لخريجي هذا التعليم، وقد بلغت نسبة طلبة التعليم الفني (٣,١٤ ٪) من المجموع العام، ونسبة طلبة التعليم المهني الصناعي (٠,١٤٪) وذلك في عام ١٩٩٨[٣٨].

هذا وقد كانت نسبة المتخرجين من الطلبة في مراحل التعليم ما قبل الجامعي (١٦,٣٠٪) وتشكل نسبة المتخرجين منهم في المدارس الابتدائية (٦١,٠١٪) والإعدادية (٢٢,١٤٪) والثانوية (١١,٨٥٪) والفنية (٤,٥٠٪) ودور المعلمين (٠,٥٠٪)[٣٩].

نذكر مؤشراً هاماً وهو نسبة الإناث إلى مجموع الطلبة، بحيث ارتفعت من (٣٠٪) في عام ١٩٦٥ إلى (٤٧٪) في عام ١٩٩٨، وأعلى نسبة لهن في دور المعلمين (٧٠,٧٪) كما ازدادت الهيئة التعليمية بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٨ بنسبة (١٣,٤٢٪) في مراحل التعليم ما قبل الجامعي، ويلاحظ أن الإناث يملن للانتساب إلى الهيئات التعليمية أكثر من الذكور مما أوضحته بيانات أعوام ١٩٦٧-١٩٩٨ بحيث كانت نسبة الارتفاع للإناث (٧٨,٢٢٪) وللذكور (٢٦,٨٩٪).

ب. التعليم الجامعي والعالي:

شهد التعليم الجامعي والعالي تطوراً كمياً ونوعياً، وقد أحدثت وزارته في عام ١٩٦٦، وأنيط بها الإشراف على التعليم المتوسط والعالي، وقد اقتصر خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠ على جامعتي دمشق وحلب مع إحداث ثلاثة معاهد

متوسطة، ومنذ عام ١٩٧٠ حدث تطور واسع عمودياً وأفقياً، كما اتخذت سياسة الاستيعاب منذ سنة ١٩٧١، مما أتاح فرص التكافؤ والتحصيل العلمي لجميع أبناء الدولة وبمجانية كاملة، كما تم تأمين الكتاب الجامعي للطلبة، وإحداث مديرية الكتب والمطبوعات في جامعات القطر عام ١٩٦٣.

وقد صدر قانون تنظيم الجامعات في عام ١٩٧٥، ووضع نظماً متكاملة للعمل فيها، كما صدر قانون التفرغ في العام نفسه، القاضي بتفرغ أعضاء الهيئة التعليمية للعمل الجامعي والبحث العلمي والتدريس وواجباته، وبالرغم من حركة التصنيع التي شهدها القطر فما زالت نسبة الفنيين العلميين[٤٠] في البحث والتطور منخفضة والهجرة الخارجية عامل هام في تناقصها[٤١].

تهدف خطط التنمية إلى تطوير التعليم العالي فيما يتعلق بالاختصاص والأقسام وتطوير البنية والمناهج، مع البدء بتقليص عدد المتخرجين في الاختصاصات الفائضة عن حاجة التنمية، وترشيد النسبة بين أعضاء الهيئة التدريسية وعدد الطلبة، ولقد كانت البعثات العلمية تتبع وزارة التربية حتى عام ١٩٧١ حيث تبعت وزارة التعليم العالي، هذا ويرتبط بوزارة التعليم العالي مجمع اللغة العربية، وقد أسس في عام ١٩١٩ باسم (المجمع العلمي العربي) وسمي بـ (مجمع اللغة العربية) في عام ١٩٦٠، وهو هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية.

أما مؤسسات التعليم العالي فهي:

جامعة دمشق: كانت نواتها معهد الطب الذي أنشئ في عام ١٩٠١ وافتتح في عام ١٩٠٣، ولها الريادة في الوطن العربي في استخدام اللغة العربية في التأليف والتدريس، تضم (١٦) كلية من مختلف الاختصاصات بالإضافة إلى معهد التنمية للشؤون الإدارية الذي بدأ بالتدريس في عام ١٩٩٠، ويتبع جامعة دمشق المنشآت التعليمية الآتية:

١- مركز تعليم اللغات، ٢- مركز الحاسب الإلكتروني، ٣- مدرسة التمريض، أما المعاهد فهي: الهندسي، الزراعي، الطبي، التجاري، الهندسة الصحية، السكرتارية، وهناك (٣٣) معهداً ثقافياً شعبياً.

جامعة حلب: أسست في عام ١٩٤٦، بإحداث كلية الهندسة المدنية التي ارتبطت بجامعة دمشق، وفي عام ١٩٥٨، أحدثت جامعة حلب، وتضم (١٣) كلية و (٧) معاهد متوسطة، ويتبع جامعة حلب وحدتان تعليميتان في مدينة دير الزور، الوحدة التعليمية للعلوم (١٩٨٠) والوحدة التعليمية للآداب (اللغة العربية) في العام نفسه.

جامعة تشرين: أحدثت جامعة اللاذقية في عام ١٩٧١ ثم سميت جامعة تشرين وتضم (١٢) كلية.

جامعة البعث: أحدثت في عام ١٩٧٩، مقرها مدينة حمص وتضم (١١) كلية.

هذا وقد بلغ عدد كليات الجامعات الأربع (٥٤) كلية وعدد الطلبة (١٣٥٩٠٢) في عام ١٩٩٨، وقد ازداد العدد بنسبة (١٠,٥٠٪) بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٨[٤٢]، كما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (٤٣٧٨) في عام ١٩٩٨، أعلاهم نسبة في كليات الهندسة بفروعها[٤٣] (٣٩٪).

ويتبع وزارة التعليم العالي المعاهد العليا الآتية: معهد العلوم السياسية أسس في عام ١٩٧٦، والفنون المسرحية والموسيقا والمعاهد المتوسطة: وتتبع عدة وزارات، وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء والمديرية العامة للآثار والمتاحف، وعدد المعاهد المتوسطة[٤٤] (١٤٤) معهداً عدد طلبتها (٥٤٠٥٦)، أما مراكز التدريب المختلفة فعددها (١٦٢) مركزاً تتبع عدة وزارات وعدد طلبتها[٤٥] (٣٠٨٤٨) وذلك في عام ١٩٩٨، نذكر أيضاً المشافي التعليمية (١٠) مشافي والمزارع التدريبية (٥) مزارع.

نشير أخيراً إلى تطبيق مشروع إدخال المعلوماتية في التعليم الثانوي، كمادة دراسية في الصف الثاني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو، ولقد بلغ عدد مراكزها في جميع المحافظات السورية (١١٨) مركزاً في عام ١٩٩٨، كما بدأت وزارة التعليم العالي ببرنامج يهدف إلى نشر المعلوماتية على نطاق واسع بين الطلبة الجامعيين والمؤسسات التعليمية الجامعية في عام ١٩٩٩.

ولقد كان من نتائج بحث عينة المسح للتركيب النسبي لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي والجنسي ومكان الإقامة على النحو الذي يوضحه لنا الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٦)

التركيب النسبي حسب المستوى التعليمي والجنسي ومكان الإقامة

المستوى التعليمي	مكان الإقامة		الجنس	
	حضر	ريف	ذكور	إناث
أمي	٨,٢	١٧,٨	٤,٢	٢١,٨
ملم	٧,٤	١٠,٥	٨,٠٠	٩,٩٠
ابتدائي	٣٤,٨	٤٢,٢	٤٣,٨	٣٣,١
إعدادي	٢٥,٧	١٤,٨	٢٠,٤	٢٠,٢
ثانوي	١٠,٩	٧,٥	١٠,٩	٧,٥
معهد متوسط	٨,٢	٥,١	٧,٤	٥,٩
جامعي	٤,٨	٢,١	٥,٣	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠[٤٦]

هذا وقد بلغت نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة (٧,١٪) منها (٤,٢٪) للتعليم ما قبل الجامعي، و (٢,٨٪) للتعليم العالي، وذلك في عام ١٩٩٨، مع الإشارة إلى أن نسبة الموازنة كانت في عام ١٩٩٠ (٩,١٪).

ثبت المصادر والمراجع

المبحث الأول:

١ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، دمشق ١٩٩٩، الجدول رقم ٣ ص (٣٨) عدا مساحة لواء إسكندرون البالغة (٤٨٠٩) كم٢.

٢ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، مسح تقويم آثار تنفيذ نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية (دراسة ميدانية) التقرير النهائي عام ١٩٩٨.

٣ - عبد السلام، عادل. جغرافية سورية، ج. دمشق ١٩٧٣ ص(٤٠٢).

٤ - رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. التعداد العام للسكان عام: ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤.

٥ - المجموعة الإحصائية ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢/١) ص(٥٧)، يسجل الرقم عدد السكان المتواجدين في سورية. وليس في سجل الأحوال المدنية والذي بلغ العدد بموجبه (١٧,٤٦٠) مليون نسمة.

٦ - علي، إبراهيم. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. إعداد مجموعة من المختصين، الكتاب الأول، مجلس الشعب بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسكو، دمشق ١٩٩٦ ص(١٥).

٧ - طريقة تستخدم لتقدير عدد السكان في الماضي أو المستقبل خلال فترة زمنية محدودة وموقع جغرافي محدد، على شكل انتشار السكان أو على كل عوامله (معدلات الوفيات، الخصوبة، الهجرة، والجنس) وصيغتها PT = Poe RN حيث إن PT عدد السكان في نسبة الهدف و Po

عدد السكان في سنة الأساس، R معدل النمو السكاني، N عدد السنوات للفترة المدروسة.

٨ - علي، إبراهيم وزملاؤه. الإحصاءات السكانية وتقنية التحليل. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الدراسات السكانية، دمشق ١٩٩٧.

٩ - أبو جمرة، حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى العاملة في الجمهورية العربية السورية. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان ١٩٨٦ ص(١١).

١٠- World Population Data Sheet 1998 أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، ١٩٩٨ ص(٧١).

١١- الصيغة العامة لهذه المعادلة ص ن = آ س٢ + ب س + ج حيث إن: ص ن عدد السكان في السنة ن، س١ عدد السنوات آ، ب، ج، ثوابت يلزم لتحديدها ثلاثة تعدادات.

١٢- تم تقديرهم من قبل الجهاز المركزي للإحصاء في منتصف عام ١٩٩٨ بـ (١٥,٥٩٧) مليون نسمة أي بفارق بسيط عما قدر وفق المعادلة، مع الإشارة إلى أن هذا الرقم لا يشمل السوريين خارج القطر وكان عدد السكان المسجلين في سجلات الأحوال المدنية في عام ١٩٩٨ (١٧٠٠٨). المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/٨ ص(٦٤).

١٣- صيغته PT = Po (1+R) T، حيث R الزيادة النسبية السنوية، T الفترة الزمنية المقاسة بالسنوات، PT حجم السكان في نهاية الفترة الزمنية، Po حجم السكان في بداية الفترة الزمنية.

١٤- الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، طرق الإسقاطات لسكان الحضر والريف، سلسلة ترجمات المركز الديموغرافي بالقاهرة، الدراسات السكانية رقم (٥٥) الكتيب رقم (٨) ١٩٩٤ ص٧٤.

أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان والتنمية المستدامة ١٩٩٨.

١٥- بوادقجي، عبد الرحيم، خوري، عصام. علم السكان نظريات ومفاهيم. الأمم المتحدة، مركز الدراسات السكانية في دمشق ١٩٩٧ ص(٤٣).

١٦- شقير، أحمد. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. إعداد مجموعة من المختصين، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره ص(٥٦).

أيضاً: World Population Data Sheet op.cit.

١٧- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره ص(٧١).

١٨- بوادقجي، عبد الرحيم، خوري، عصام. علم السكان نظريات ومفاهيم. مرجع سبق ذكره ص٢١٤ ـ ٢١٨.

١٩- معلولي، ريمون، الإعلام وقضايا التنمية والسكان، مؤشرات ومقترحات، صندوق الأمم المتحدة للسكان. منظمة اليونسكو. دمشق ١٩٩٥ ص(٤٤).

٢٠- أي أن كل (١٠٠) شخص في كل (٤٢٤) يؤدون أعمالاً ذات قيمة اقتصادية.

٢١- بواقع (٣,٥٧) للحضر و (٥,٠٦) للريف، المجموعة الاحصائية ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره الجدول رقم ٢/٦/ ص(٦٢)، نتائج المسح الديموغرافي المتكامل ١٩٩٣.

٢٢- خوري، عصام. النمو الاقتصادي والتحولات السكانية في سورية. ندوة الثلاثاء الاقتصادية دمشق ١٩٩٥، ص(٧).

٢٣- المكتب المركزي للإحصاء. تحقيق عربي سوري حول صحة الأم والولد، التقرير الأساس. دمشق ١٩٩٥ أيضاً: صندوق الأمم المتحدة للسكان في ميدان العمل. صور موجزة لخمس بلدان ١٩٩٨.

٢٤- كرباج، يوسف. التطور السكاني والمواقف السياسية منه في سورية، بيانكي، ماري، دبيات، محمد. السكان في سورية منعطف سكاني. مجلة البحر الأبيض المتوسط، العدد (١ -٢) ١٩٩٥.

٢٥- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان، مرجع سبق ذكره ص (٣ ـ ٥).

٢٦- أبو جمره، حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى حسب العمر والنوع للجمهورية العربية السورية مرجع سبق ذكره الجدول رقم(٣) ص(٨).

٢٧- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. تقديرات ١٩٩٧.

٢٨- المكتب المركزي للإحصاء، مسح تقويم آثار تنفيذ لنشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية، (دراسة ميدانية) التقرير النهائي. دمشق، ١٩٩٨ ص(٤٠).

٢٩- الكفري، مصطفى عبد الله، شقير، أحمد. السياسات السكانية والاستراتيجيات. صندوق الأمم المتحدة للسكان. مركز الدراسات السكانية دمشق ١٩٩٧ ص(١٢٩).

٣٠- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التعداد العام للسكان لأعوام ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، والنسب من حساب الباحثة.

٣١- الأشقر، أحمد. محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية. مرجع سبق ذكره ص(٥٤).

٣٢- جامعة الدول العربية، المجموعة الإحصائية للوطن العربي ١٩٩٧، الجدول رقم (٦/١) ووردت (٠٤٠٪) في يونسيف، وضع الأطفال في العالم، ١٩٩٧ ص(٨٩).

٣٣- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢/١١) ص٦٧، والنسب من حساب الباحثة.

٣٤- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. المجموعات الإحصائية لأعوام ١٩٨٠، ١٩٩٨، ١٩٩٩.

٣٥- الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عام ١٩٩٧.

٣٦- نص، عزة. أحوال السكان في العالم العربي. جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العالية، القاهرة ١٩٥٤ ـ ص(٢٢٩).

٣٧- الأمم المتحدة، تقرير اليونسيف ١٩٩٧، عمان الجدول رقم (٥) ويشير التقدير إلى أن نسبة الوفاة لعام ١٩٩٥ كانت (٠٥٪).

٣٨- بيانات التعداد العام للسكان لعامي ١٩٦٠ - ١٩٧٠.

٣٩- بحث الخصوبة السوري عام ١٩٧٨، وتقديرات البنك الدولي.

٤٠- التعداد العام للسكان لعام ١٩٨١.

٤١- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول ٢/١٢ ص(٦٨) والنسبة من حساب الباحثة.

٤٢- الأشقر، أحمد، محاضرات ودراسات في البيئة والسكان والتنمية، مرجع سبق ذكره ص(٥٦).

٤٣- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ١٩٩٧.

٤٤- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/١٢ ص(٦٨).

٤٥- جامعة الدول العربية. المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي. ١٩٩٧ مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٦/١).

٤٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم (٨) ص(١٧٠).

٤٧- صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره، ص(٦٨).

٤٨- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٧.

٤٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره ص(١٧٠).

٥٠- الأمم المتحدة، اليونسيف، مرجع سبق ذكره ص(٨١).

٥١- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم، مرجع سبق ذكره ص(٦٨).

٥٢- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سبق ذكره ص(١٤٤).

٥٣- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، قسم التنمية الاجتماعية والسكان، مرجع سبق ذكره ص(٩)، والمعدلات من حساب الباحثة.

٥٤- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١١/٢ ص (٣٨٣).

٥٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٢٠) ص (٢١٣).

٥٦- المرجع السابق. الجدول رقم (٧) ص (١٤٦).

٥٧- ندوة إحصاءات الهجرة العالمية العربية. دمشق ١٩٩٥.

٥٨- مصدر البيانات النشرات الإحصائية لعامي ١٩٥٤، ١٩٥٣.

٥٩- ضرير، موسى، زكريا، خضر. السكان والتنمية. صندوق الأمم المتحدة للسكان، مركز الدراسات السكانية. دمشق ١٩٩٧ ص (١٤٠).

٦٠- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١٣/٢٣ - ١٣/٢٤ ص (٤٣٤)، (٤٣٥) والنسب من حساب الباحثة، مع الإشارة إلى أن بعض بيانات أعوام ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧ تقديرية، وبيانات عام ١٩٩٨ تشمل خمسة أشهر فقط.

٦١- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، التقرير الأولي حول آثار الهجرة الخارجية على الأسرة التي هاجر أحد أفرادها في الجمهورية العربية السورية. دمشق ١٩٩٦، أيضاً المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم ٢/٥ ص (٦١).

٦٢- المجموعة لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١٣/١ ص (٤١٠) والجدول رقم ١٣/٢ ص (٤١١).

٦٣- المرجع السابق، الجدول رقم ٢/١٤ ص (٧٠).

المبحث الثاني :

١ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/٥ ص (٦١).

٢ - المرجع السابق الجدول ٢/١٠ ص (٦٦)، النسبة من حساب الباحثة، لا تشمل السوريين في الخارج.

٣ - الأقاليم التخطيطية هي وحدات تخطيطية تختلف عن المحافظات الإدارية، بحيث تضم عشرة وحدات تشمل الحضر والريف، لكل من المنطقة الشرقية والغربية والجنوبية، إضافة إلى إقليم مدينة دمشق وإقليم مدينة حلب.

٤ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) والنسب من حساب الباحثة.

٥ - المرجع السابق. الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦)، والجدول رقم ٤/٧ ص (١٠٨) والنسب من حساب الباحثة.

٦ - المرجع السابق. الجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) ونسب التركز من حساب الباحثة.

٧ - الأخرس، عبدالمالك، مستقبل السكان في القطر العربي السوري. دمشق ١٩٨١ ص(٨).

٨ - بيانات عام ١٩٩٩ والنسبة من حساب الباحثة.

٩ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ١/١ ص (٣٢).

١٠- المكتب المركزي للإحصاء. بيان مساحة المحافظات، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، الجدول رقم ١/١١ ص (٣٢) و ٢/١٠ ص (٦٦)، والنسب من حساب الباحثة.

١١- بيانات المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، والجدول رقم ٢/٤ ص (٦٠).

١٢- المرجع السابق، الجدول ٢/١٠ ص (٦٦) والنسب من حساب الباحثة.

١٣- التعدادات العامة للسكان ١٩٦٠، ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤، مراجع سبق ذكرها والمجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره. الجدول رقم ٢/١ ص (٥٧) والجدول رقم ٢/٥ ص (٦١) والجدول رقم ٢/١٠ ص (٦٦) والجدول من أعداد الباحثة وحسابها.

١٤- المكتب المركزي للإحصاء. التعداد العام للسكان ١٩٩٤ مرجع سبق ذكره، والبيانات السكانية لعام ١٩٩٩.

١٥- ضرير، موسى، زكريا خضر. السكان والتنمية، مرجع سبق ذكره ص (١٤٠).

١٦- مثال ذلك تراجع نسبة سكان مدينة دمشق من (١٣,٣٪) في عام ١٩٧٠ إلى (١١,٤٪) عام ١٩٩١، مقابل ارتفاع نسبة سكان محافظة ريف دمشق من (٩٠,٩٪) إلى (١٠,٤٪) خلال الفترة المذكورة، مما يؤكد الهجرة المعاكسة.

١٧- أبو الشامات، مؤيد وزملاؤه. الاستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في سورية. هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع منظمة العمل الدولي. دمشق ١٩٩١ ص (٣٣٥).

١٨- مراد، محمد جلال. نمو السكان وإعادة التوزيع. المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع مجلس السكان العالمي، دمشق ١٩٨٠ ص (٣٠) وما يليها.

١٩- نشرة التربية السكانية، العدد الرابع. الرباط ١٩٩٥ ص (٩).

٢٠- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم ١٩٩٨، مرجع سبق ذكره ص (٧١) نقارن نسبة نمو الحضر في سورية بالنمو العالمي (٠٢٥٪) وبدول غرب آسيا (٠٣٤٪).

٢١- التربية السكانية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية. عمان ١٩٩٠ ص (٢٨).

٢٢- أبو الشامات، مؤيد وزملاؤه. الإستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سبق ذكره ص(٣٣٦ ـ ٣٣٩).

٢٣- التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٤، مرجع سبق ذكره. الجدول رقم (١) والنسب من حساب الباحثة.

٢٤- هيئة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. مرجع سبق ذكره ١٩٩٧.

٢٥- كانت نسبة المدن المتروبوليتانية في سورية (٢٠٪) في الثلاثينيات في حين كانت النسبة في مصر (١٤٪). حمدان، جمال. المدينة العربية. معهد البحوث والدراسات العربية العليا. القاهرة ١٩٦٤ ص (٢٧).

٢٦- المكتب المركزي للإحصاء. بيانات أعداد السكان للأعوام المذكورة، والنسب من حساب الباحثة.

٢٧- دويدري، رجاء وحيد. جغرافية الوطن العربي ج١ جامعة دمشق ١٩٨٢ ص (٢٦٢).

٢٨- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره الجدول ٢/١٠ ص (٦٦).

٢٩- الإقليم السوري واقتصادياته. دراسة مقتبسة من تقرير وضعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدعوة من الحكومة السورية. مكتبة النهضة المصرية. د.ت ص (١٠٨ ـ ١١٤).

المبحث الثالث:

١ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٣ /٢ ص (٥٩). والجدول رقم ٢/٩ ص (٦٥) والنسب من حساب الباحثة.

٢ - دويدري، رجاء وحيد. جغرافية الوطن العربي ج٢. جامعة دمشق ١٩٨٣ ص (١٠٧).

٣ - التعداد العام للسكان لأعوام ١٩٧٠، ١٩٨١، ١٩٩٤ مراجع سبق ذكرها، والمجموعة الإحصائية ١٩٩٩ الجداول رقم ٢/٢ ص (٥٨) و٢/٣ ص (٥٩) و٢/٩ ص (٦٥) والنسب من حساب الباحثة، مع الإشارة إلى أن نسبة عام ١٩٩٩ لا تشمل السوريين في الخارج.

٤ - الكفري مصطفى عبد الله. الأشقر، أحمد. السياسات السكانية والاستراتيجيات. مرجع سبق ذكره. الشكل رقم (١) ص (١٣٦) أيضاً: المسح الديموغرافي لعام ١٩٩٧.

٥ - أعطى المكتب المركزي للإحصاء النسب الآتية: (٧, ٤٤٪)، (٣, ٥٢٪)، (٣٪) لفئات العمر (٠-١٤)، (١٥-٦٤)، (+ ٦٥) على التوالي.

٦ - بيانات (توقعات) الأمم المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٥.

٧ - نسبة الإعالة الكلية (إعالة الأطفال أقل من ١٥ سنة / عدد السكان من ١٥ - ٥٩ × ١٠٠ وإعالة المسنين: عدد المسنين (٦٠) فأكثر / عدد السكان من ١٥ - ٥٩ × ١٠٠.

٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ ص (١٩٩).

٩ - المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجدولان ٢/١ ص (٥٧)، و٢/٥ ص (٦١) والنسب من حساب الباحثة.

١٠- المرجع السابق، الجدول رقم ٢/١ ص (٥٧).

١١- المكتب المركزي للإحصاء. مسح تقويم آثار نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية، التقرير النهائي دمشق ١٩٩٨. الجدول رقم (٢) ص (١٥).

١٢- ضرير، موسى. زكريا، خضر. السكان والتنمية ، مرجع سبق ذكره، ص (٥٩).

١٣- جامعة الدول العربية. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، ملحق ٤/٢ ص (٢٢٧).

١٤- أبو جمرة. حامد مصطفى. إسقاطات السكان والقوى العاملة حسب العمر والنوع. مرجع سبق ذكره الجدول رقم (٨) ص (١٥) والنسب من حساب الباحثة.

١٥- نسب معدلات الإسهام وتقديرات القوى العاملة من حساب الباحثة استناداً إلى إسقاطات فئات الأعمار بين عامي ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ (إسكوا) الجدول رقم (٥) ص (١١)، وإسقاطات معدلات الإسهام في النشاط الاقتصادي الجدول رقم (٨) ص (١٥) والجدول رقم (٩) ص (١٦) والجدول رقم (١٠) ص (١٧) والجدول رقم (١١) ص (١٨).

١٦- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم ٣/٤ ص(٧٩)، وبحث القوة العاملة ١٩٩٨.

١٧- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٥ ص (٨٠) والنسب من حساب الباحثة.

١٨- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٣ ص (٧٨) والنسب من حساب الباحثة.

١٩- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/٦ ص (٨١) والنسب من حساب الباحثة.

٢٠- المرجع السابق. الجدول رقم ٣/١٠ ص (٨٦) والنسب من حساب الباحثة.

٢١- ضرير، موسى، زكريا، خضر. السكان والتنمية. مرجع سبق ذكره. ص (٥٩).

٢٢- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩. مرجع سبق ذكره الجدول رقم ٣/٧ ص (٨٢ - ٨٣) وبحث القوة العاملة عام ١٩٩٨، والنسب من حساب الباحثة.

٢٣- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/٨ ص (٨٤) والنسب من حساب الباحثة.

٢٤- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/١٣ ص (٩٢) والنسب من حساب الباحثة.

٢٥- المرجع السابق، الجدول رقم ٣/١١ ص (٨٨-٨٩) والنسب من حساب الباحثة.

٢٦- عادل عبد السلام. جغرافية سورية ج١، مرجع سبق ذكره ص (٣٨٩-٣٩٨).

٢٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (١٠) ص (١٧٨).

٢٨- صندوق الأمم المتحدة للسكان. حالة سكان العالم. مرجع سبق ذكره ص(٦٨) أيضاً تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩ الجدول رقم (٤) ص(١٤٧).

٢٩- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره. الجدول رقم ١٠/٣٧ ص (٣٧٨).

٣٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية. مرجع سبق ذكره الجدول رقم (١٠) ص (١٧٨).

٣١- المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٩ مرجع سبق ذكره الجدول رقم ١٠/٩ ص (٣٤٠ - ٣٤١) والنسب من حساب الباحثة.

٣٢- المرجع السابق، الجداول رقم ١٠/٤ ص (٣٣٥)، ١٠/٥ ص (٣٣٦)، ١٠/٩ ص (٣٤١).

٣٣- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٤ ص (٣٣٥).

٣٤- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٠ ص (٣٤٢)، ١٠/٢٠ ص (٣٥٤ ـ ٣٥٥).

٥- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٢ ص (٣٤٤).

٣٦- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/١٣ ص (٣٤٥).

٣٧- بهدف الإيجاز لم نشر إلى انخفاض الخصب (البطيء، المتوسط، السريع) إذ إن الانخفاض البطيء يساوي (٠,٥) سنوياً من معدل الخصب التجميعي، بحيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٦,٥) مولوداً، والانخفاض المتوسط يساوي (١٪) سنوياً في معدل الخصب التجميعي، بحيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٥,٦) مولوداً والانخفاض السريع يساوي (١,٥) سنوياً في معدل الخصب التجميعي حيث يصل متوسط ما تلده المرأة في عام ٢٠٠٦ حوالي (٤,٨) مولوداً.

٣٨- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره، الجداول رقم ١٠/٢٤ ص (٣٦٠)، ١٠/٢٥ ص (٣٦٣)، ١٠/٣٠ ص (٣٧٠ - ٣٧١) والنسب من حساب الباحثة.

٣٩- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٦ ص (٣٦٤) والنسب من حساب الباحثة.

٤٠- لم تتجاوز نسبة العلماء والفنيين في سورية (٣,٦٪) بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩٠.

٤١- رجاء وحيد دويدري. جغرافية سورية والوطن العربي. جامعة دمشق ١٩٨٢ ص (١٠٩ - ١١٧).

٤٢- رجاء وحيد دويدري. القطر العربي السوري. سلسلة الوطن العربي (٢) دمشق ١٩٨٤ ص (١١٣ ـ ١١٤) أيضاً المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، مرجع سبق ذكره الجدول رقم ١٠/٣٠ ص (٣٧٠ ـ ٣٧١) والجدول رقم ١٠/٣١ ص(٣٧٢).

٤٣- المجموعة الإحصائية ١٩٩٩، المرجع السابق الجدول رقم ١٠/٣٢ ص (٣٧٣).

٤٤- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٧ ص (٣٦٦).

٤٥- المرجع السابق، الجدول رقم ١٠/٢٨ ص (٣٦٨).

٤٦- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء. مسح تقويم آثار تنفيذ نشاطات مشروع الإعلام للسكان والتنمية (دراسة ميدانية) مرجع سبق ذكره، الجدول رقم (٤) ص (١٧).